الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945–قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

المؤسسات الفرنسية في الجزائر من مطلع القرن العشرين إلى غاية الاستقلال

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد:

بن عالية نور الهدى

بلهاين فاطمة

إشراف:

الدكتور: ياسر فركوس

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945- قالمة-
ياسر فركوس	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا و مقررا	جامعة 8 ماي 1945 – قالمة-
غربي الحواس	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945- قالمة-

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله و صحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و أما بعد.....

أشكر كل من مدّ لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف الدكتور ياسر فركوس الذي لم يبخل علينا بعلمه.

الاهداء

الحمد لله أولا و آخرا« و ما توفيقي إلا بالله»

أهدي هذا العمل إلى:

من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار.... والدي أطال الله في عمره

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و الحنان، إلى منبع الدعاء.... أمي الغالية حفضها الله و رعاها

إلى القلوب الطاهرة، و النفوس البريئة، إلى رياحين حياتي وداد، شيماء

إلى ابنة خالتي و صديقتي، صاحبة الأيام و الساعات و اللحظات، رفيقة الدرب نسرين

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال تساندني

إلى من شاركتني العمل صديقتي فاطمة

إلى أستاذي الفاضل ياسر فركوس الذي اعتز وافتخر باشرافه على هذه المذكرة، كنت

المعين الذي لا ينضب و صاحب العطاء الذي لا ينقطع. جزاك الله جزاء العلماء العاملين

إلى كل من سقط اسمه سهوا

نور الهدى بن عالية

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم درجات و الذين أوتو العلم درجات

أما بعد اهدي هذا العمل إلى:

من ملأتني بحنانها و أدفأتني بعطفها و غمرتني بحبها اللامنتهي أميرة الأمهات أمي الغالية شفاك الله

إلى من تسجد له كلماتي و تنحني له أحاسيسي إلى الرجل الذي تعب لأجل أن لا نتعب إلى من تحمل مشاق الحياة لأجلنا

إلى سندي في هذه الحياة إخوني و أخواتي:

أمين الطيب بثينة أميمة

إلى أختي التي لم تلدها أمي: لينة

إلى من شاركتني و تقاسمت معي هموم و افراح البحث

إلى من لهم مكانة مميزة في قلبي: بنت أخي سجى و ابن اختي أويس

إلى كل صديقاتي كل واحدة بإسمها

إلى أستاذي الذي كان نعم المشرف

إلى كل من يحبني وقدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

شكرا و ألف شكر لكم و لكن

مقدّمة

مقدمة:

بالنظر إلى وسائل السيطرة الاستعمارية و قيمة ما حققته السياسات الكثيرة و المتنوعة على أرض الواقع، أدركت فرنسا بعد احتلالها أن الوسيلة العسكرية و حدها لا تكفي للسيطرة على الجزائريين و إخضاعهم لها على الرغم من سياسة القمع و التعذيب لكن بدون جدوى و هو الأمر الذي جعلها تلجأ إلى القيام بإنشاء مؤسسات في مختلف المجالات لأنها هي المحور الأساسي لأي تقدم و تطور في حياة الشعوب و الأمم و أداة لتحقيق سياستها الإستعمارية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الرغبة في تسليط الضوء على المؤسسات الفرنسية في الجزائر منذ مطلع القرن العشرين في ظل الحكم المدني و معرفة أبعادها فكان لهذه المؤسسات آثار بعيدة على المجتمع الجزائري في كل جوانب حياته و هو الموضوع الذي سأعالجه في هذه المذكرة و الذي عنونته ب: المؤسسات الفرنسية في الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية الإستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الذاتية: الرغبة الشخصية في إبراز انواع المؤسسات الفرنسية في الجزائر التي كانت لها تأثيرات شاملة و عميقة على المجتمع الجزائري.

- ان هذا الموضوع هادف و جاذب في آن واحد من أجل إثراء رصيدنا المعرفي.

2- الموضوعية: أن هذا الموضوع يعد حلقة من حلقات البحث في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية.

* الكشف عن واقع المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

الإطار الزماني لموضوع البحث:

إن البحث الموضوعي يقتضي تحديدا زمنيا للفترة المراد دراستها و لذا اخترنا كإطار زمني لبحثنا فترة مطلع القرن العشرين إلى غاية الإستقلال أي منذ بداية تطور و تنوع نشاط السياسة الإستعمارية تجسيدا لفكرة الالحاق الفرنسية عن طريق مجموعة من المؤسسات.

إشكالية الموضوع:

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة عن الإشكاليات التالية:

فيما تمثلت المؤسسات الفرنسية في الجزائر؟ و ما مدى تعايش الجزائريين مع هذه المؤسسات؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في:

- كيف تم هيكلة الادارة الفرنسية في الجزائر؟

- ما هي الركائز التي استندت عليها المؤسسات التعليمية

- هل تطور الجانب الاقتصادي في الجزائر أم بقي على حاله؟

- ما هي أهم المؤسسات العمومية في الجزائر و تأثيرها على المجتمعين؟

مناهج البحث:

أما المنهج المتبع فقد اعتمدنا على المناهج المعروفة في مجال الدراسات التاريخية ألا و هي:

1- المنهج التاريخي الوصفي اعتمدنا فيه على وصف هيكلة المؤسسات و نظام تسييرها.

2- المنهج التحليلي الموضوعي لمضامين القوانين المنظمة للمؤسسات الفرنسية في الجزائر للفترة المدروسة.

3- المنهج الاحصائي لكن بطريقة استثنائية في ذكر و احصاء بعض الأرقام و النسب المتعلقة بعدد التلاميذ و المدارس و نسب المحاصيل.

خطة البحث: و قد اعتمدنا في دراستنا على خطة التي احتوت على مقدمة و أربع فصول و خاتمة.

الفصل الأول: الذي تناولت فيه المؤسسات الإدارية و التي تحتوي على المجالس العمالية و المجالس المالية و القضاء و المحاكم و التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس.

الفصل الثاني: فقد خصصته حول المؤسسات التعليمية و المتكونة من الأطوار التعليمية و المعاهد و الجامعات و المؤسسات الثقافية و سياستها.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه الى المؤسسات الاقتصادية و التي تضمنت التعليم الفلاحي، دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي و القروض المالية العقارية.

الفصل الرابع: و الذي تناولنا فيه المؤسسات العمومية الفرنسية ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي تحدثنا فيه حول المسرح، و الصحة و المستشفيات و الجمعيات.

المصادر و المراجع:

تنوعت المصادر و المراجع في انجاز هذا البحث منها:

- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر.

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي.

- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871إلى اندلا ع حرب التحرير1954.

- عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830- 1962).

الصعوبات:

* و قد واجهتنا صعوبات و مشاكل أثناء قيامنا بدراسة الموضوع و الذي لم يكن بالأمر السهل بسبب تشعب واتساع الموضوع.

- لم تكن هناك دراسات سابقة للموضوع التي تساعد على تصور الجوانب المختلفة له.

- صعوبة الإلمام بكل المؤسسات.

الفصل الأول: المؤسسات الإدارية

المبحث الأول: المجالس العمالية

المبحث الثاني: المجالس المالية

المبحث الثالث: القضاء و المحاكم

المبحث الرابع: التمثيل النيابي

المبحث الأول: المجالس العمالية:

ان العمالة من أهم المؤسسات الفرنسية التي ترتكز عليها الحياة المحلية، وقد وضعت هذه المؤسسة في الجزائر انطلاقا من سنة 1848[1]، و كانت الجزائر مقسمة إلى يوم الثورة الكبرى إلى عمالات« مقاطعات» فرنسية هي: قسنطينة، الجزائر، و وهران. [2]والعمالة الجزائرية لها ذاتية قانونية ادارية، يرأسها العامل ولها مجلس العمالة، و المجلس العمومي المنتخب، و لها ميزانيتها الخاصة و لها أقسامها الادارية.[3]

1- مسؤول العمالة(المحافظ)le préfet: له صلاحيات واسعة، منها تسيير أملاك العمالة، تسخيرها لأي خدمة عمومية، منح العقود و الإمتيازات على مستوى البلديات، تحديد ميزانيات البلديات، و كذلك وخاصة تعيين رؤساء البلديات و مساعديهم. [4]يعمل تحت أمرة الوالي العام، و له متوظفان برتبة كاتب عام للعمالة، تقرر وظيف أولهما في 27 أكتوبر 1858 و الثاني في 7 مارس 1901، الأول مختص بالإدارة، و الثاني مختص بالمسائل الأصلية و الضبط العام.[5]

2- مجلس العمالةle conseil de la préfecture: ضبطت اختصاصات و صلاحيات من المجلس بمرسوم مؤرخ في 27 أكتوبر 1858، و يتكون المجلس من أربعة أعضاء في الجزائر و ثلاثة أعضاء في بقية العمالات، يعينون من الحاكم العام وواحد يعين من طرف وزير الحربية و هو العضو الذي يشغل منصب الأمين العام، و في البداية تكوين هذا المجلس كان يقصد به كهيئة تمثل الإدارة المركزية و تخفف من شدة التمركز الممارسة من طرف

[1]- عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2008، ص53.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر،(د.ت)، ص100.

[3]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية،(د.م)، (د.ت)، ص269.

[4]- عبد العزيز قرفي، مرجع سابق، ص54.

[5]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص269.

الحاكم العام بحيث تتناول القضايا غير الهامة التي تدخل في سلطة الحاكم العام و المحافظون، و من هذا المنظور فإن مجلس العمالة يعتبر كهيئة تعمل على التخفيف من أعباء الحاكم العام.[1]

3- المجلس العمومي:le conseil général : لكل عمالة مجلس منتخب يدعى المجلس العمومي ينظر في ميزانية العمالة و أعمالها.[2] مكون من ملاك الأراضي الفرنسيين، سخره المحتلين للتعبير عن مطالبهم واحتجاجهم واسماع صوتهم في العاصمة الفرنسية باريس، بينما و لأسباب بديهية، منع الجزائريين من المشاركة فيه إلا أن فاعليته كانت محدودة، حيث أن مداولاته كانت تستوجب مصادقة مسؤول العمالة أو الحاكم العام.[3]

4- ميزانية العمالة: يتألف قسمها الأساسي من القيمة الإضافية الاعتيادية التي يعين مقدارها قانون المالية ومن القيمة الاضافية التكميلية التي يقترع المجلس العمومي على اضافتها أو يصدر الوالي قرار باضافتها أما الميزانية التي فوق العادة فتتألف من قيمة اضافية يسنها المجلس العمومي أو من قرض.[4]

هذا و قد قسمت كل مقاطعة إلى دوائر، و كل دائرة يرأسها نائب العامل، و المتوظفين في إدارة نائب العامل هم الكاتب العام في نيابة العمالة و نائبه.[5]

وبدورها قسمت الدائرة إلى بلديات و هي ثلاثة أنواع:

1- بلديات ذات الصلاحيات الكاملة: ان البلديات كاملة الصلاحيات هي تلك التي يتم تشكيلها على أنها بلديات الميتروبول، أي أنه يطبق عليها نفس القوانين المنتهجة في فرنسا، يديرها رئيس بلدية ومجلس بلدي يتم

[1]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية- البلدية (1516- 1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص165.
[2]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص270.
[3]- عبد الحميد قرفي، مرجع سابق، ص54.
[4]- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص270.
[5]- الشريفي، الجزائر في القرن العشرين، ط1، مطبعة الترقى،تونس، 1955، ص17.

تعيينها بالاقتراع العام،[1] يضم المجلس في عضويته بعض الجزائريين حدد عددهم وفقا لمرسوم أفريل 1884،[2] و صدر أساسا ليقلص من تمثيل المسلمين الجزائريين في مقابل ارتفاع عدد المشاركين الفرنسيين من 16 إلى 36 وانخفاض عدد المسلمين من8 إلى 6، كما لم يكن لهم الحقفي المشاركة في انتخاب رئيس البلدية و ناخبيه.[3]

و بهذا فقد مثلت هذه البلديات الغاء للوجود الإداري الجزائري، و سيطرة المستوطنين التامة على الجزائريين رغم قلتهم حيث كان 17400 مستوطن مقابل37900 جزائري و ذلك تحت غطاء الحصانة البلدية.

ووصل مجموع البلديات كاملة الصلاحيات في مختلف القطاعات سنة1894 إلى 256 كانت موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 103 بلدية في مقاطعة الجزائر، 82 بلدية في مقاطعة وهران، و 71 بلدية في مقاطعة قسنطينة.

كما كان يعيش في هذه البلديات7% من السكان المسلمين سنة1891، تم 25% سنة 1911.[4]

2- البلديات المختلطة: وتشمل الأغلبية الكبرى من الأرض الجزائرية و مساحة أرضها 18168741 هكتارا[5]، هذه البلديات كانت تحكمها «لجنة بلدية» مكونة من قائد الدائرة العسكرية و قاضي العدل و المساعدين و خمسة أعضاء من سكان البلدية من مسلمين و يهود أروبيين، كما أن لهذه البلدية متصرف اداري يتم تعيينه من طرف الحاكم العام له دور مزدوج اداري و سياسي،[6] أمّا إداريا فهو ممثل السلطات المركزية و يحكم بطريقة تسليطية و له صلاحيات الأمن و الإنضباط كما يؤدي مهام الشرطة البلدية، و يساعد أعوان الضرائب في عملية

[1]- عثمان زقب، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن19، مجلة قبس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، المجلد05، العدد02، ديسمبر 2022، ص23.

[2]- رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص79.

[3]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا(1871- 1919)، ج2، تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص43.

[4]- احمد توفيق المدني، هذه الجزائر، ص102.

[5]- عثمان زقب، مرجع سابق، ص30.

[6]- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص279.

جمع الضرائب، أما الدور السياسي فإنه يتمثل في كون المتصرف الإداري يضمن توسع الإحتلال و يسهر على تطبيق القانون الإستثنائي المسمى« قانون الأهالي» الخاص بالجزائريين.

توسعت هذه البلديات بعد 1871م حتى شملت أغلب المناطق الشمالية بالجزائر واستطاعت فرض سلطتها على ثلثي سكانها المسلمين، ووصل عدد البلديات المختلط عام 1879م إلى بلدية مختلطة، و لتبلغ 77بلدية سنة 1881م،

3- البلديات العربية(الأهلية): التي ليس لها من العربية إلّا الإسم، و هي بلديات قديمة للتقسيمات المقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية، و التي أعيد تنظيمها من خلال مرسوم 13 نوفمبر 1874 و تقع في جنوب الجزائر.[1]

ويديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية الصرفة، و تحول الكثير منها إلى بلديات مختلطة بعد استقرار بعض العناصر الأروبية فيها، و بلغ عددها 12 بلدية عام1900.

إن البلدية الأهلية لديها قسم أو أكثر يديره ضباط يتبعون مباشرة إلى القائد الأعلى، لكن لديها ميزانية واحدة ينظمها الجنرال الذي يقود التقسيم الفرعي، كما توجد في البلديات الأهلية لجنة بلدية مماثلة لتلك الموجودة في البلديات المختلطة بنفس التقسيم، تشمل هذه اللجنة القائد العسكري الأعلى للدائرة، رئيس مجلس شؤون الأهالي، القواد، رؤساء القبائل المدرجة في الدائرة.[2]

أنشأت السلطة مجالس بلدية ذات نظر محدود اثر حوادث الاحتلال، ثم انتظمت المجالس البلدية الجزائرية تنفيذ القانون 5 أفريل 1884، و كان للعنصر الإسلامي حسب هذا القانون أهمية قليلة: ممثل واحد للألف من السكان شرط أن لا يتجاوز عدد النواب المسلمين ربع أعضاء المجلس البلدي، إلا أن قوانين 6 فيفري 1919 قد

[1]- احمد توفيق المدني، هذه الجزائر، ص102.

[2]- عثمان زقب، مرجع سابق، ص30.

وسعت ذلك قليلا فأصبحت كل قرية يتجاوز عدد المسلمين فيها مائة شخص لها حق انتخاب ممثل بلدي و أصبح للألف الأولى من السكان 4 نواب ولكل ألف بعد ذلك نائب بشرط أن لا يتعدى عدد النواب الأهالي في كل مجلس 12 نائبا ولا يكون أكثر من ثلث سائر المجلس.[1]

المبحث الثاني: المجالس المالية:

انشأت هيئة المندوبيات المالية 23 أوت 1898 وحلت طبقا للأمر المؤرخ 15 سبتمبر 1945 وعدل نمط تعيين أعضائها 20 ديسمبر 1922، كان عدد الأعضاء المسلمين فيها 15 منهم ينتخبون من طرف المجالس البلدية و 6 أعضاء من طرف الحاكم العام، أما اختصاصات المندوبيات هي استشاريّة تدعمت بصدور قانون 19 ديسمبر 1900[2] الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر لتصبح المندوبيات المالية تصادق على ميزانية الجزائر ثم يصون عليها المجلس الأعلى قبل عرضها على وزيري الداخلية و المالية إلى غاية صدور القرار القانون الأساسي للجزائر عام 1947 ثم أصبحت الميزانية من اختصاص الجمعية الجزائرية، [3]تتمتع الجزائر باستقلال مالي ذاتي ورغم ذلك فإن ميزانيتها لا تسمح لحكومتها المركزية بالقيام بالانجازات و التجهيزات العمومية دون مساعدة فرنسا المالية،[4] كانت ترسل الى وزارة الداخلية الفرنسية و الوزارات المكلفة بقطاعات العدل و التربية الوطنية لادخال التعديلات الضرورية .

قانون الاستقلال المالي اعطا الجزائريين نوعا من الحكم الذاتي المالي و قد نص ذلك القانون على ادراج كل الإدارات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية وعلى تعاون الحاكم العام و النيابات المالية في اعداد مشروع

[1]- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص279.

[2]- محمّد العربي سعودي، المرجع السابق ، ص150.

[3]- ريلض بودلاعة، السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1836- 1962، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات، مجلد7، عدد07، أكتوبر2002،ص63.

[4]- الشريفي، المرجع السابق، ص18.

ميزانية الجزائر الذي يرسل إلى باريس للمصادقة عليه بالنظر الى هذا الامتياز الجديد لحضورهم و تأثيرهم في كافة الدوائر التنفيذية و الاستشارية.[1]

للوالي العام سلطة واسعة على مجلس النيابات المالية فهو يستطيع حله و إلغائه أيضا النيابات المالية يجب أن تصادف على تغيير النظام المالي. عندما تم حل الميناابات المالية أصبحت المجلس الجزائري.[2]

المجلس الجزائري:

وهو المجلس الذي جاء به دستور الجزائر الجديد منحته فرنسا سنة 1947، [3]و هو مجلس له النظر الواسع في ميزانية الجزائر تحت رقابة المجلس الوطني الفرنسي ولا ينفذان قانون الا بعد مصادقته، سنته فرنسا في غمرة من الحرية مبدأ التساوي المطلق بين المسلمين يمثلهم 60 نائبا و الأروبيين أيضا 60 نائب لكن خوفهم من كل ما هو جزائري جعلهم يخشون سوء نية هذه التسوية في العدد، فوضعوا طريقة تدليس الانتخابات في الإدارة تعين مرشحها دون احترام مبادئ رشحت بعض الأعضاء من النخبة ثم تصدر الأوامر لكل الإدارات و البلديات جميع رجال السلطة.

استعمال وسائل التزوير و السرقة(فوز المرشح الحكومي إلى ان أصبح الانتخاب في الجزائر مشكله.[4]

اعترف أعضاء المجلس الوطني الفرنسي بهذه المآسي الانتخابية و تباروا بعداعلات الثورة الجزائرية الكبرىفي وصف آفاتها و طريقة وقوعها واعلنت الحكومة الثورة جهازا الأطوار التعليمية الثلاثة حالة الجزائريين في هذه المؤسسات. السياسية المنعته تجاههم.

[1]- رابح لونسي و آخرون، المرجع السابق، ص90.
[2]- توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 284.
[3]- توفيق المدني، المرجع نفسه، ص04.
[4]- توفيق المدني، المرجع نفسه، ص105.

المبحث الثالث: المحاكم و القضاء

النظام القضائي هو مجموعة القواعد و الوسائل التي تحدد وتنظم العلاقات بين الأفراد و الجماعات. فالتعريف اللغوي هو الحكم أو الفصل أو القطع، فالمعنى العام هو الحكم بين الخصوم بالقانون وفقا لأساليب و ضوابط يلزم بها القاضي و الخصوم في التقاضي.[1]

وفي سلم القضاء في الجزائر محكمة استئناف عليا و ليس للجزائريين من نصب فيها حيث توجد 18 محكمة جنائية لا جزائري فيها، 17 ابتدائية يشارك فيها اثنان فقط من الجزائريين و 112 قضايا صلح، انما يتقاضى المسلمون أمامها جميعا فهم من الناحية القضائية كما هم في النواحي الأخرى يعيشون غرباء. فالاستعمار قد شوه صورة القضاء ووضعها في موقف بشع بخجل منها الاسلام، فالقاضي المسلم هو متخرج من مدرسة حكوميّة لكنه موظف فرنسي يحكم في أمور الطلاق، الحضانة، الزواج، الورثة، أحكامه كلها ابتدائية، ففرنسا حاولت وعملت على تحطيمه.[2]

- من أهم أنواع المحاكم الفرنسية في الجزائر:

1- المحاكم الرادعة: عوامل ظهورها: ظهرت المحاكم الرادعة 1906 ولدت اجراءات اضطهادية جديدة تعرف بمنشور جونار الذي كان عندئذ حاكما عاما للجزائر، بعث منشور إلى عملات الثلاث بخصوص الأمن و البلاد.[3] عرفت بلدية حمام ريغة و ما جاورها الثورة حيث حضر فيها نحو مئتان شخص من الجزائريين ضد الاستعمار انتشرت بسرعة لسريتها كانت محركة للجهاد بوازع ديني ومحركة للشعور الوطني ووحدة الشعب عبر الوطن.

[1]- عالم مليكة، السياسة القضائية الاستعمارية في الجزائر بين 1830، 1962، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد01، العدد2، جوان 2013، ص298.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص138.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1.

في 22 أفريل 1901 أقام يعقوب وليمة دعا اليها الجزائريون لكي ينظموا ثورة ضد الإحتلال فكانه الطريقة الرحمانية بعد انتفاضة ريغة، قاموا بجمع الأسلحة و الذخيرة ووضعوا الخطة للهجوم ثم أعلنوا الجهاد.[1]

تأسيس المحاكم الرادعة:

تأسست سنة 1902 سلطة قضائية جديدة بمقتضى مرسوم بسيط لم يمهد له بأي اشارة، كانت تلك السلطة القضائية مأهلة للنظر في جنح الخاصة بالمسلمين، نشأت هذه المحكمة من خلال الحملة التي قاموا بها لتعزيز الأوضاع الأمنية فطالب اللجان النواب الجزائريين بتطبيق نظام اللجان الردعية في مناطق الحكم المدني، و في 29 ديسمبر 1898 طالب المستوطنين في اللجان المالية انشاء محكمة امنية على مستوى المقاطعات تتكون من قاض الصلح و نائبه و أحد المحافظين، كان هدفها النظر في القضايا الأهلية.[2]

تم انشاء هذه المحاكم رغبة في:

– اثبات مصلحة المستوطنين لدى الادارة الفرنسية كان عليها اصدار قانون صارمة وقاسية ردعية تبين للجزائريين بأن مصلحة المستوطنين أولى منهم.

تعمل على قطع و قهر الجزائريين بكل الوسائل و الطرق هذا ما أثبتته سلطة المحاكم الزجرية،[3]أفاد المخبرون التابعون للحاكم العام بأن المسلمين المنتخبين الى الطبقات الراقية كان السوء إليهم اكثر من غيرهم وقد اغتاظوا

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص109.

[2]– شارل روبير أجرون،المرجع السابق، ص104.

[3]– عبد القادر ولد أحمد، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزئر خلال فترة الاحتلال، المحاكم الردعية نموذجا،1902، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد6، جوان2019، ص111.

بصفتهم رعايا فرنسيين من انشاء محكمة خاصة بهم فيها أسوء القضاة مع حرمانهم منحق الاستئناف في حين لم يعامل الأجانب بتلك المعاملة.[1]

كما يقول أحمد توفيق المدني:« ضيقت اخناق على هذه الأمة و أخمدت أنفاسها و جعلتها تعيش في جو مظلم و حالة ضغط يصعب تصورها و قلما يستطيع العقل تصديقها».[2]

المحاكم الجنائية:

عرف الجزائريون قوانين قمعية عنصرية أخضعتهم لعقوبات غير مبررة في أحيان كثيرة ففي 1902 ظهر قانون 29 مارس الذي أنشأ محاكم قمعية لتناول قضايا الجنح و الجرائم و صدر قانون آخر في 30 ديسمبر بموجب قانون جنايات لتجريم أي نشاط يقوم به الأهالي يصف بأنه وطني.[3]

تأسست هذه المحاكم نتيجة للانتقادات التي كانت تتصب على هيئة المحلفين و يسمى شكاوي المحلفين أنفسهم، يحاكم المجرمين الأهالي بواسطة محكمة الجنايات تتكون هيئة المحلفين فيها من المستوطنين حيث كان الوكيل العام لمدينة الجزائر بيعتها بالهيئة القضائية السحيقة، بعدها المحلفون صارو يشكون من كثرة المهام التي تثقل كواهلهم و شيوخهم، أرسل الوكيل العامFlandin تقريرا إلى حافظ الأختام يخبره فيه ضد هذا الأسلوب الذي يجعل القمع شكلا من أشكال الانتقام [4] الكثير من القضاة ورجال القانون مرتبطين بالأواسط الاستعمارية وكانت النتيجة إدانات تعسفية و محاكمات عنصرية، [5]اقترح الحاكم العامLa Fenniéne من جهته على اللجات المالية الاحتفاظ بمحاكم الجرائم و تعزيزها بلجنة محلفين تتكون من الأروبيين للفصل في القضايا التي قد تصدر فيها

[1]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص108.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص133.

[3]- إبراهيم طاس السياسية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة(1956- 1958)، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ص221.

[4]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص114.

[5]- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص222، 223.

أحكام بالإعدام اما بقية القضايا فقد يتوخى أن تسند لمحكمة جنائية تتكون من هيئة الردع التابعة للمحكمة الإدارية، لم يؤد انشاء المحاكم الإجرامية إلى وضع حد للفضائح و الأحكام المتحيزة الصادرة عن محاكم الجنايات حيث تفصل في الجرائم التي يرتكبها الأروبيين ضد المسلمين.

- كانت صحيفة républicain تناهض مشروع المحاكم الجنائية و تطالب بتشكيل هيئات المحلفين من الأروبيين، كانت صحافة الشبان الجزائريين كانت تناهض المحاكم الجنائية تعتبرها خدعة من خدع الأنظمة القضائية القائمة على هيئة وهمية من المحلفين المذعنين دوما لتعليمات رئيس المحكمة، جاء مرسوم 19 سبتمبر 1912 الذي كان بيض على اعفاء قدماء العسكر المسلمين من الخضوع لإختصاص محاكم الجرائم المحددة بواسطة القانون.[1]

المبحث الرابع: التمثيل النيابي

عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وما خلفته من مآسي في جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية على العالم أسره، كان لابد للشعب الجزائري الواقع تحت الإستعمار الفرنسي أن يكون له نصيب مما وقع، فجن أبناؤه ورصوا في الصفوف الأولى للقتال مكرهين تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري الذي سنة فرنسا الإستعمارية عام 1912، و في مقابل مشاركة الشباب الجزائري في الحرب إلى جانب فرنسا وعدتهم بالنظر في تمكينهم من بعض حقوقهم الأساسية، و ساومتهم عليها فيما عرف باصلاحات فيفري 1919، و التي جاءت بها حكومة «كليمانصو» الفرنسية.[2]

بعد مشاورات عديدة و طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين « جورج كليمانصو» رئيس الحكومة الفرنسية، بادرت الحكومة الفرنسية يوم 6 فيفري 1919 باتخاذ قرارات سياسية لترضية الجزائريين الذين كانوا

[1]- شارل روبير أخرون، المرجع السابق، ص ص 117- 120.

[2]- ياسين حمودة، اصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، العدد4، جانفي، 2017، ص2013.

ينادون باصلاحات من جهة، ومن جهة أخرى عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني.[1]

تضمنت هذه الإصلاحات قرارات حول حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية مقابل شروط تعجيزية و عقبات لا يمكن اجتيازها تقريبا مثل الخدمة في الجيش و البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك، ملكية بعض الممتلكات في احدى المدن و الأرياف، الحصول على وسام فرنسي،[2] و هناك قسم آخر فيصفه القانون عنوانه: « النظام السياسي للاهالي الجزائريين» الذين لا يريه ون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الإستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون، كما نص على أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم الحق في المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية و مساعديهم، ومن جهة أخرى فإن الجزائريين الذين يعينهم الفرنسيون(القياد، الأغاوات، الباشغوات) فقد أصبحوا ممنوعين من تولي منصب انتخابي بالاضافة إلى مركزهم المعين.[3]

هذه الشروط التعجيزية عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين (المسلمين)، فمثلا شهادة حسن السلوك يعني حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الاهالي الذي عانى منه كل مسلم عاش في الفترة الممتدة من 1896 إلى 1944، ثم ان السلطات المحلية التي تمنح شهادة حسن السيرة و السلوك هي التي لا تريد من المسلمين أن يتجنسوا أو يحصلوا على حق التصويت في الانتخابات المحلية.[4]

[1]- عماريو حوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص216.
[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930)، ج2، ط4، المرجع السابق، ص272.
[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص273.
[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 217.

اذا فأفراد قلائل فقط الذين خدموا الجيش الفرنسي أو حصلوا على أوسمة مقابل تقديم خدمات جليلة لفرنسا أو الذين يملكون أرضا و أموالا وعندهم الولاء التام لفرنسا.[1]

أما بخصوص التمثيل النيابي، فإن قانون 1919 لم يأت بأي تغيير هام، و كل ما نص عليه هو توسيع القسم الإنتخابي الخاص بالأهالي بحيث أصبح عدد المنتخبين حوالي 400000 بدل حوالي 15000، ونص على أن عدد الجزائريين في المجالس العمالية يجب أن لا يتجاوز ربع جملة الأعضاء في كل مجلس، أما المصوتون فمن الضروري أن يحققوا الشروط التالية:

1- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.

2- حيازة الملكية.

3- التوظف لدى الدولة أو العمالة او البلدية.

4- تقاضي اجرة التقاعد من السلطات الفرنسية.

5- الحصول على شهادة من احد المعاهد الفرنسية.

6- حمل وسام شرفي.

7- نيل جائزة من الفرنسيين.[2]

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص217.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 274.

ان ممثلو الأهالي في المجالس التي في الجزائر يسمح لهم القانون بالحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية (البلديات الكاملة الصلاحيات)، ولكن دون أن بتجاوز عددهم ستة.[1]

وفيما يخص التمثيل في المجالس العامة، فقد ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20% الى 33% أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914 إلى 29 في عام 1919 أما الأروبيين فقد احتفظوا بعددهم الغزير وهو87، وعليه فإن عدد أعضاء المجالس العامة قد ارتفع من 105 عام 1914 إلى 116 عام 1919.[2]

أما تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس(مثل الأروبيين) فقد أهملته الاصلاحات تماما و لاتوجد أي إشارة للموضوع بتاتا.[3]

ومن الواضح أن الأهالي لا يتمتعون بتمثيل فعال و مفيد في المجالس المحلية، فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة، لا تستطيع أن تمارس أي تأثير عنه التصويت، أما بخصوص طريقة الإنتخاب، فإن ممثلي الأهالي قد جاؤوا من قسم انتخابي مقيد جدا لا يأذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين.[4]

وفي شهر نوفمبر1919، جاءت الإنتخابات البلدية، و نجحت قائمة الأمير خالد وزملائه، واعتبر الدكتور بن ثامي الحصول على 332 صوت مقابل 925 صوت للأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، و كانت النتيجة هي الغاء الانتخابات البلدية التي فاز فيها الأمير خالد، و تكررت نفس الظاهرة عام 1920، [5]فنجاح الأمير خالد قد أقلق السلطات الفرنسية واعتبرته زعيما لحركة مناهضة للسيادة الفرنسية لمطالبته الشديدة، بحق الحصول

[1]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص197.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص218.

[3]- نفسه صفحة 218.

[4]- عبد الرحمان مُحَّد الجيلالي، المرجع السابق، 197

[5]- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و الثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص240.

للجنسية الفرنسية بدون التخلي على الهوية الإسلامية و بهذا فشلت هذه الاصلاحات ولم تحقق منها ما كانت تصبوا إليه.[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية لجزائر و ما قامت به الادارة الاستعمارية و الكولون ضد المسلمين الجزائريين خلال مجازر 8 ماي 1945، أرادت فرنسا التخفيف من وطأة جرائمها فأصدرت قانون 20 سبتمبر 1947 والذي تناول فيه العديد من القضايا من بينها النظام السياسي و الحقوق السياسية و الاجتماعية للجزائريين،[2] فقد نص القانون على المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و يخضعون لنفس الواجبات، و حرية تمتع الجزائريون بأحوالهم الشخصية، بالاضافة إلى وضع مجلس جزائري يتألف من 120 عضو من مواطنين جزائريين ينتخبون انتخاب سري مباشر لمدة ربع سنوات، أما السن القانوني للانتخاب 23 سنة على الأقل.

كما أن هذا المجلس يتمتع بامتيازات فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الاتحاد الفرنسي بالإضافة إلى المشاريع واقتراحات القوانين توضع على مكتب المجلس الجزائري الذي له الحق في دراستها.[3]

بالرغم من أن مطلب التمثيل النيابي الذي طالب به الشعب الجزائري منذ مطلع القرن العشرين و الذي تحقق في 1947 من خلال قانون الجزائر لم يرحب به معظم الجزائريين واعتبروه تمهيدا لتحقيق ما يسمى بالادماج التدريبي في دولة الاستعمار الفرنسي.

[1]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871، 1919، ج2، 2007،ص881.

[2]- عبد الكامل جوبيه، الحركة: الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946- 1954)، د.ط، الراية للكتاب، الجزائر، د.س، ص151.

[3]- أمال شبلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة العقبة لحضر، باتنة، 2005- 2006، ص290.

الفصل الثاني: المؤسسات التعليمية و الثقافية

المبحث الأول: الأطوار التعليمية الثلاث

المبحث الثاني: الجامعات و المعاهد

المبحث الثالث: المؤسسات الثقافية

المبحث الرابع: السياسة الثقافية

المبحث الأول: الأطوار التعليمية الثلاث

شهد التعليم الابتدائي الفرنسي للجزائريين انطلاقة كبيرة بين الحربين فبعد الحرب العالمية الثانية بلغ عدد الأهالي المسجلين حوالي 36.797 اناثا وذكورا ،[1]نجد الأطفال الفرنسيين اللذين هم في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرنامج سارية المفعول بواسطة معلمين ذو خبرة و كفاءة، غير أن الأطفال الجزائريون فالمصادر المهتمة بهم هي من أعلنت بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة من بين 5 ذكور يوجد مقعد واحد لهم للدراسة أي ذكر واحد و مقعد آخر لعدد يتراوح بين 16 و 17 فتاة .[2]

من خلال وضعية التعليم في آواخر القرن 19 أن السلطات الفرنسية الغيت سياسة التحصيل في حق الجزائريين وليس التعليم كما نصت المادة 2 من مرسوم 1892، التي تنص على أن تستقبل كل بلدية الأطفال الجزائريين بتأسيس المدارس لهم و كان التعليم بطيء جدا يميل الى النقصان اعاد التعليم الخاص بالجزائريين بالبطئ على التطور الحضاري و الثقافي لهم [3]لم يلزم المدرسين بالدروس التي اقرتها السلطات الفرنسية بل كانوا يقدمون للتلاميذ دروس النحو و الصرف و كانوا يتناولون مواضيع مثل باب الجهاد على الفرنسيين و الهدف منه هو تكوين نخبة ذو كفاءة من أجل الدخول الى المدارس الشرعية، كانت المراقبة للدروس من طرف الولاة في المناطق المدنية و الضباط في المناطق العسكرية، و في سنة 1905اصبح المدرسون تحت رقابة شديدة وان يقدموا الدروس حسب رغبة الادارة و ليس حسب تخصصهم.[4]

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء03، 1830- 1954، دار الغرب الاسلامي، ص297.

[2]- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء01، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص21.

[3]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص163- ص 167.

[4]- ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ص ص66- 70.

عمدت الادارة الفرنسية تعليم الجزائريين على الأروبيين ووضعهم في مدارس خاصة أيضا تصعب الامتحانات أمام الجزائريين ووضع شروط قاسية لهم وعدم منحهم النجاح من سنة الى سنة، كان يجب ان لا يزيد سن التلميذ في السنة السادسة 12 سنة فهذا شيئا مستحيلا لأن الجزائرين يلتحقون بالمدرسة في سن 4 سنوات كانت مرحلة التعليم الابتدائي شيقة و صعبة على الجزائريين لأنهم كانوا في وضع مستعمر و فرنسا تفرض عليهم مصاريف باهضة.[1]

ارتفع عدد المتمدرسين من 33 ألف سنة 1907 الى 47 الف سنة 1913.

الزيادة التي لم تلب الحاجيات المتزايدة لدى الأهالي و لم يبلغ الأهداف المسطرة من قبل ادارة جونار، ثم انتقل الى 117 ألف سنة 1948 بعدها كانت النتائج كارثية لدى الطلاب فلا يحسنون القراءة و الكتابة فعلى الرغم من الكتابات التي يكتبها الفرنسيون الا ان النتيجة 91% لا يحسنون القراءة من الذكور و الأمية للاناث.[2]

[1]- صغيري أحمد، السياسة التعليمية في الجزائر 1923- 1972، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتسوري، قسنطينية، ص91.

[2]- مغزيلي عبد القادر، التعليم الفرنسي في الجزائر 1962- 1965، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر02، كلية العلوم الانسانية، 2016- 2017، ص ص50،52.

- جدول يمثل تطور عدد التلاميذ و المدارس 1909- 1919:

السنة	المدارس	التلاميذ الجزائريين
1909	286	33.887
1910	301	34.811
1914	452	43.270
1919	474	33.747

بحلول سنة 1914 رغم ان السلطات الاستعمارية لم تنجح في تسيير المدارس و بعدها تم تأسيس 160 مدرسة بمجموع 360 مدرسة الشيء الذي يوجب بفعل التعليم المسجل بين مختلف هيئات الادارة.[1]

2- التعليم الثانوي:

ان أكثر المتعلمين و الملتحقين بالتعليم الثانوي كانوا من العائلات الأرستقراطية و من موظفي الحكومة الفرنسية، فالحكومة الفرنسية كانت تعمل على كسب العائلات الجزائرية لتكون مساعدة اما بصفة قوية و تساعدها في حكم الجماهير الشعبية، ففي احصاءات(1886- 1887) كان عدد تلاميذ الثانوي 2769 من بينهم 101 تلميذ جزائري[2]، وكان عدد التلاميذ بتخفيض من سنة إلى أخرى، فعوضا من ان يستقبل كل سنة طلاب جدد بل كانت تفتقد،كانت المناهج المدرسة باللغة الفرنسية قليلا و نادرا ما توجد باللغة العربية، فهو يعتبر تعليم خاص بالأوربيين اللذين نجحوا في المرحلة الابتدائية وانتقلوا إلى الثانوية.

انشأت الحكومة الفرنسية 3 مدارس للتعليم الثانوي في المدية و تلمسان سنة 1850 و قد حولت هاته الثانويات للتعليم الفرنسي الاسلامي سنة 1951 التي قد ساعدت السلطات الفرنسية في مجال القضاء و أصبحت ثانويات

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 246.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 189-190.

وطنية سنة 1959، فكانت تستوعب سنة 1950 حوالي 289 تلميذ أما محتوى التعليم المقدم في هته المؤسسات من الملاحظ تدني اللغة العربية و المواد الاسلامية فيها فإذا أراد الجزائريين الدراسة باللغة العربية تفرض عليه السلطات الفرنسية مبالغ من المال لتلقي تعليمه الفرنسي العربي رغم أن اللغة العربية كانت تدرس كلغة أجنبية فالفرنسية هي اللغة الرسمية و يطلب على الجزائريين مبلغ 120 فرنك فالتعليم الاسلامي كان بنسبة ضئيلة جدا و كل ما ارتفع نسبة المستوطنين المقبلين للثانويات ارتفعت المبلغ المفروض عليه [1]مابعدا انخفض ابناء الوطن بعدم الالتحاق بالدراسة ووجود صعوبة الالتحاق بالثانوية بسب مسابقة الدخول في السنة السادسة 12 سنة، أما المتاعب المالية تصل إلى 50.000 فرنك، بعدها تطور التعليم و أصبحت لها الفرصة للجزائريين فرصة البكالوريا المستوى الأول و الثاني أما باللغة العربية ووقا لقرار 24 سبتمبر 1960 في مستوى اللغة العربية الفحص و اللغات الأجنبية.[2]

3- التعليم العالي:

ابتدأ التعليم العالي في الجزائر على شكل مدارس عليا نشأ رسميا في الجزائر بعد محاولة من طرف بول بارت لما وضع اقتراحا في غرفة النواب من أجل انشاء مركز جامعي ثم وضع وزير الأشغال العمومية قانون انشاء مشروع و تم تصويت مجلس الشيوخ عليه سبق هذا المركز تأسيسا مدرسة الطب و الصيدلة، [3]لكن يبدوا أنه كان في سنة 1849 في بداية تطوره حيث كان يوجد التعليم لابتدائي و الثانوي فقط،[4] نجد أن الطلبه في سنة 1909 لم نكن

1

[2]- عبد الحميد زوزو، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي في العهد الفرنسي، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2017، ص57.

[3]- مختاري الطيب، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19، مجلة الباحث، جامعة مستغانم،ص14.

[4]- خلوفي بغداد، التعليم أثناء الحقبة الاستعمارية، المركز الجامعي، نور البشير، البيض دت ص 3

بالأعداد الكبيرة و لكن كثر العنصر الأوروبي فقط فيها ووجود بعض الجزائريين فيها وفقط فمدرسة الطب عرفت 28 طالبا سنة 1860 ثم 113 سنة 1904.

-جدول يمثل عدد الطلبة في جامعة الطب

السنة الجامعية	عدد الطلبة	السنة الجامعية	عدد الطلبة
1860	28	1892	105
1886	33	1893	118
1887	72	1894	137
1888	76	1895	179
1889	63	1896	176
1890	92	1904	113

أما مدرسة الحقوق فقد شهدت هي الأخرى تطورا في اعداد الطلبة اكثر من مدرسة الطب رغم ان هذه الأخيرة كانت قد ظهرت قبلها بعشرين سنة.[1]

-جدول يمثل عدد الطلبة في جامعة الحقوق

السنة الجامعية	عدد الطلبة	السنة الجامعية	عدد الطلبة
1879	80	1889	156
1882	101	1892	129

[1]- خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص04.

1883	186	1893	233
1884	186	1894	242

– كان من أولويات التعليم العالي انه يوضح حاجيات الإستعمار و متطلباته في الدرجة الأولى وذلك ما عبر عليه النائب شيالي بأن مشروع الجامعة كان بهدف تقديم للمعمرين المعارف التقنية للإستقلال في حياتهم اليومية و تزويد جزء من السكان بالأعمال الحرة و الى الادارة.

عمل التعليم العالي علق تطوير فرنسية الجزائر و توسع ثراء المستعمرة ، [1]تمثلت أهمية تدريس الطب المنشر لمعالجة الأمراض المنتشرة مثل الملاريا وكذا الأمراض المتنقلة كما أنشأته هذه الأخيرة معاهد متخصصة مثل معهد النظافة والطب لما وراء البحار.[2]

المبحث الثاني: المعاهد والجامعات

تأسيس جامعة الجزائر:

بعد مرور 30 سنة على تأسيس المدارس العليا للتعليم العالي قررت فرنسا تحويل هذه المدارس الى كليات تحت اسم جامعة الجزائر أصبحت هذه الجامعة تمنح الطلبة تخصصات للدراسة دون التنقل إلى فرنسا لاجراء الامتحانات النهائية مثلما كان سابقا بل أصبحت هذه الجامعة نظيرتها الجامعة الفرنسية من حيث البرامج و التخصصات و الشهادات.[3]

[1]– العكروت خميلي، التعليم العالي في استراتيجية الاستعار الفرنسي في الجزائر 1879–1962، رسالة معدلة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر جامعة الجزائر، 2014، ص72.

[2]– العكروت خميلي، المرجع نفسه، ص57.

[3]– خلوفي بغداد، المراجع السابق، ص171.

كان السيد ألبرد ديموا من الشخصيات المدافعة على الكليات و المدارس وعميد أكاديمية باريس « لويس لبارد» قد زار هؤلاء المدارس العليا في الجزائر بعدها عرفت الجزائر أزمة بين 1900. 1903، نتيجة انتقادات من الشخصيات السياسية قمن مع من اراد أن تكون مدارس جزائرية محلية و فريق رادها أن تأخذ طابع فرنسي أما الجزائريين فلم يكونوا طرفا في هذا الجدل فكانوا مشغلين بأدنى المطالب ومن جهة أخرى الرأي العالم الفرنسي لم يكن يؤمن بوجود تعليم عال في الصقة الأخرى للمتوسط و صاحب فكرة تجميع كل المدارس في جامعة واحدة هو جونار وزير التعليم الحاكم العام في الجزائر1905، اضافة إلى ذلك كلف الوزير اثنين من أعضاء الجمعية الفرنسية بإجراء تحقيق حول المدارس العليا خاصة مع انشاء جامعة الجزائر بذلك تكون السلطات الفرنسية قطعت الطريق أمام كل التحركات التي كان يقوم بها الكولون و بعض المتعصبين من المندوبيات المالية.[1]

الطب و الصيدلة:

يعود تأسيس هاته الجامعة نتيجة الاستيطان الأوروبي المتزايد و حاجة السكان المعمرين وافراد الجيش للرعاية الصحية، ظلت المدرسة العسكرية في شكل مستشفى عسكري للتعليم مزود بطاقم من الأساتذة متكون من 3 أطباء و 4 جراحية و 3 صيادلة و مكتبة تضع حوالي 800 مرجع طبي فقام الطبيب الرئيسي للمستشفى المدني الذي قدم طلب إنشاء مدرسة تحضيرية للطب و الصيدلة في الجزائر، كانت الوظيفة المعلنة للهاته المدرسة هي تكوين مطبقين في الصحة و أن مهنة الطبيب فعالة للتغلغل الاستعماري فتضمن مرسم 04 اوت 1857

[1]- خميلي العكروت، التعليم العالي في استراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1879- 1962)، رسالة معدلة نيل دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر.

تشجيع الطلبة و الأهالي للترشيح لدراسة الطب و اعطائهم منح، لكن الاقبال كان ضعيفا 5 طلاب حتى سنة 1872 ومن 1887- 1905 لم يحضر سوى 35 طالبا.[1]

في جانفي 1910 صدر مرسوم 04 جانفي الذي ينظم تعلم الطب في الكلية حيث أصبحت الكلية تحتوي على 16 مقعد و توجد فروع جديدة ثم استحداثها في عهد كريتلي، عرفت في هذه المرحلة بتطور سريع و ملحوظ في الكلية نجد علماء و أطباء و جراحين اهتموا بهذا المجال منهم« سيدلي» عالم البيولوجيا الذي أطلق لقب مكروب على الكائنات البيولوجية الدقيقة، و كذلك عالم التشريع ومسير مخبر التشريع« بولان ترولار»، أما في الصيدلة فكان« جون أمولبي» و الصيدلي« كروشي» أول استاذ للكمياء في مدرسة الطب، و عالم السموم «جيلارد» و عند الحرب العالمية الأولى عرفت المدرسة نزيف حاد حيث وجد الطلاب الفرصة للدخول للكلية بعدد كبير وتطور عدد الطلاب الى 976 طالب سنة 1951 و عرفت التطور الكبير سنة 1956 فأصبحت لها 32 مقعد، 14 رئيس اعمال، 20 رئيس عيادة و 17 رئيس مخبر و 32 محضر دروس.[2]

كلية العلوم:

كانت المدرسة العليا للعلوم تأسست سنة 1879 ثم أصبحت تدعى كلية العلوم سنة 1909، كانت تضم 9 من الأساتذة المكلفين بالدروس وكان برنامجها هو برنامج الكلية المماثلة في فرنسا العرق بينهم ان مدرسة العلوم في الجزائر لا يمنح شهادة الليسانس لكن المدرسة تمنح أقل درجة من الليسانس في الفيزياء و الكيمياء.[3]

[1]- أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2016-2017،المرج السابق ص ص 73- 82.

[2]- العكروت خميلي، التعليم العالي الفرنسي في الجزائر بين الخصوصية و التميز،المرجع السابق ص ص44- 46.

[3]- خميلي العكروت، التعليم العالي في استراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1879- 1962)،ص ص 93- 95.

عدد الجزائريين فيها كان ضئيل جدا لا يتجاوز الخمسة في آخر القرن الماضي أما خلال الثلاثينات وصل عددهم إلى 14 ، توسعت مدرسة العلوم و ضمت لها المرصد الفلكي، كان لها عدة مخابر لمواصلة البحث النباتي و الحيواني و جعل الجزائر حجر الزاوية للإنتاج الذي تحتاجه فرنسا، كان لويس مول هو أستاذ مادة الزراعة و العضو في معهد الفن و الحرف بباريس أصبحت لها لجان إقليمية و في مجال النباتات الطبية تشير ان الفرنسيين اهتموا بها و حللوها للوصول الى مكافحة الأمراض الخطيرة، تلك هي كانت بداية البحث في مجال العلوم في الجزائر على يد الفرنسين.[1]

الأداب و العلوم الانسانية:

(نشأت سنة 1909 في 30 ديسمبر) التي رفعت من مدرسة إلى كلية توجهت اعمال المدرسة بشكل خاص نحو دراسة القضايا الشمالية الإفريقية فاهتمت بتاريخ الشعب البربري و العربي و اللهجات المحلية اختصت دون غيرها من الكليات الفرنسية لاحتوائها على مقاعده خاصة مثل التاريخ القديم لافريقيا و الجغرافية و اللغة العربية و التاريخ الحديث بدأت تتطور ثم انقسمت الى 3 فروع: دراسات فلسفية و أداب و دراسات تاريخية و دراسات جغرافية.[2]

1- دراسات فلسفية و أداب : اهتمت بالدراسات الإسلامية و الفلسفة الإسلامية، عمل كل من« غويتي» و« بواشي» و مسنار على الفلسفة و أصدروا مؤلفات عديدة ثم تطورت الفلسفة بفتح قسم البيولوجيا و علم النفس

[1]- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص292.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 293، 296.

التجريبي و معهد الدراسات الفلسفية و كان للأداب و اللغات القديمة مكانة في كلية اللغات و أخذت مقعدا بها سنة 1910 شغله « هوغو» ثم « جاربي».[1]

2- الدراسات التاريخية: كانت كلية الأداب هي السباقة بين الجامعات الفرنسية و ذلك باستحداث مقعد و شهادة متعلقة بالدراسات العليا للأنتروبولوجيا.[2]

المعاهد:

معهد الدراسات السياسية: هو تابع لجامعة الجزائر و تستهدف هدفين تنسيق و تنضيم الدراسة في كليتي الحقوق و الأداب من الناحية الاجتماعية و الادارية و تدريب الطلبة على طرق العمل من الناحية التطبيقية.

معهد الدراسات النووية: هو مركز للبحوث العلمية يضم عددا محدودا من الباحثين و حاملي الشهاداة في الفيزياء و لديه أربعة و ظائف التعليم البحث التطبيقي، تحسين الاختصاص المهني.

معهد الأرصاد و الفيزياء الأرضية: هو ملحق بجامعة الجزائر كل مكاتبه و مخابره برحابها و له محطات للأرصاد، بمثابة مراكز[3] للدراسات الجغرافية و يعمل مع كلية العلوم و مصلحة الأرصاد الجوية.

معهد الدراسات الشرقية: تأسس تحت إشراف جورج مارسيه الذي عمل طويلا في التأليف و التعليم و الأثار، أعضاءه كانوا المستشرقين الفرنسيين المعروفين و العاملين في كلية الأداب مجاله هو العالم الاسلامي العربي انشأ

[1]- خميلي العكروت، المرجع السابق ص ص96- 98.

[2]- المرجع نفسه، ص 98.

[3]- أحمد الشريف أطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة، للنشر و التوزيع،2015،ص ص1005-1007.

المعهد عدة حوليات و مجلدات و نشر أعمال منفصلة على المشرف العربي و الأدب العربي و التصرف الاسلامي[1]

معهد الأنتروبولوجيا : انشأ في 31 مارس 1956 وظيفية جمع البيانات وانجاز أبحاث متعلقة بإنتروبولوجية شمال افريقيا ونظرا لتأخر إنشائه لا توجد دورية أو نشرية خاصة به ما عدا إشرافه على توجيه التحقيقات الاجتماعية لمركز الدراسات البربرية في تيزي وزو. [2]

المبحث الثالث: المؤسسات الثقافية

عملت فرنسا من اجل تدعيم سياستها الاستعمارية على بعث مؤسسات ثقافية و فكرية من اجل القضاء على الشخصية الجزائرية في نفوس الافراد و مقوماتهم الثقافية و التاريخية و العربية و الاسلامية باعتبارها مقومات تنمي الاحساس بالوحدة و تشكيل الوعي الوطني لوجود الأمة الواحدة التي تشترك في هذه المقومات.[3]

1- المكتبات العمومية: سعت فرنسا الاستعمارية على اقامة المكتبات بعدد كبير من المدن في الجزائر موهمة الناس بأنها تقوم برسالة نشر الثقافة و تعميمها بين كافة أفراد الشعب، انطلاقا من هذا قامت بانشاء عدد من أنواع المكتبات:

1-1: المكتبة الوطنية: ان للمكتبة الوطنية تاريخ طويل يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، قمع بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر ظهرت فكرة انشاء مكتبة، و قد تجسدت هذه الفكرة عام 1835، وينسب الفضل

[1]- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق ص101.

[2]- خميلي العكروت، المرجع السابق، ص130.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص116.

في ذلك الى« المارشال كلوزيل» في عهده الثاني والى كاتبه الخاص « بيربروجر»، و قد أصبح هذا هو المحافظ للمكتبة منذ انشأها إلى غاية 1896.[1]

تقول السجلات في ذلك الوقت أن الهدف من انشاء مكتبة عمومية هو استقبال الوثائق و المخطوطات و الكتب المطبوعة عن الجزائر و تاريخها، و العلوم، و مساعدة السكان(الفرنسيين) على التعلم و التدفق[2] و التعرف على خصائص و ثقافة الشعب الجزائري من اجل السيطرة عليه و على ثروته.

كانت الكتب و المؤلفات تصل إليها عن طريق الهدايا من وزارة الحرب ووزارة الداخلية ووزارة و المعارف وجهات اخرى مختلطة، أما بالنسبة للمخطوطات العربية فقد جاءت من الحصاد العلمي و الادبي المخبى في المراكز المحتلة، و يجدر الذكر بأن بعض المخطوطات قد نقلت من المكتبة أو هربت إلى فرنسا عن طريق تبادلها مع المكتبة الملكية في فرنسا مقابل بعض الكتب الفرنسية، فهذه العملية قد حرمت الجزائريين من ثروتهم الفكرية ومن تراث اجدادهم على يد من أنه يحمل مصباح الحضارة.[3]

و بعد مرور أكثر من قرن على انشائها بدأ التفكير في ايجاد مقر لائق للمكتبة الوطنية، و تم اقراره عام 1954، حيث تم اختيار قطعة أرض في أعالي العاصمة

(شارع فرانز فانون) قرب قصر الحكومة، و شرع في البناء الذي استغرق أربع سنوات، و فتحت المكتبة أبوابها في 12 ماي 1958، و قد حظي افتتاح المقر الجديد باهتمام سلسلة من رجال الثقافة و العلم الفرنسيين، فقد كانوا

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1954)،ج5،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص340.

[2]- نور الدين شريط، تنمية المجموعات في المكتبة الوطنية الجزائرية، دراسة تقييمية لرصيد المطالعة العامة واستخدامه(1998- 2001)« من كل لنيل شهادة الماجيستير»، قسم علم المكتبات، الجزائر، 2004، ص19.

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 341.

يرون فيها صرحا لخدمة و نشر الثقافة الفرنسية أساسا، واستمرت المكتبة في اداء هذا الدور إلى غاية الاستقلال 1962 وانتقالها إلى السيادة الجزائرية و أصبحت المكتبة الوطنية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[1]

1-2- المكتبات البلدية: صممت بداية لتلبية احتياجات موظفي مصالح المجالس البلدية، لتنتهي بفتح أبوابها للجمهور العام مع بداية الثلاتينيات، حتى تكون قبلة لهم للمساهمة في تثقيفهم و تعليمهم، حيث شكل المستوطنون الفرنسيون أغلب روادها بحكم الأمية التي كانت متفشية بين السكان الأهالي و كذا خصوصيتها من حيث طابع أرصدتها المرتكزة على نشر الثقافة الأوروبية باللغة الفرنسية.[2]

توجد هذه المكتبات في كل من: قسنطينة، العاصمة، تلمسان، وهران، عنابة، مستغانم، قالمة، أما ميزانيتها فقد كانت تقتطع من ميزانية هذه البلديات لكنها ميزانية ضعيفة، فحسب دراسة لفابرييل ايسكبر حول المكتبات العمومية البلدية سنة 1912 أنها تفتقر للميزانيات اللازمة و الفضاءات المهيئة و المراجع الحديثة، فبلدية الجزائر التي يقطنها 172 ألف(سنة 1912) فلا تخصص للمكتبة سوى سبعة آلاف فرنك، و قد استفادت المكتبات العمومية الجزائرية لأول مرة من قرض بمجموع 30000 فرنك فرنسي سجلت في ميزانية 1925، ووصلت إلى 75000 فرنك فرنسي في 1931.[3]

1-3- المكتبات العربيةles biblithéques arabes: قامت فرنسا بانشاء مكتبات عمومية عربية تعنى بالثقافة العربية خاصة بالأهالي، إلا أنه لم يكن لها تأثير في تكوين مثقفين جزائريين خاصة و أن طابع التعليم المتبع

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 350.

[2]- محمد بن عبد المؤمن، التحولات الأساسية للمكتبات العمومية في الجزائر، مجلة الحضارة الاسلامية، المجلد19، العدد2، أوت2018،ص646.

[3]- أبو القاسم القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص355.

كان فرنسيا محضا و لم يتوافق مع مقومات الهوية الوطنية بهدف خلق وسطاء يمثلون الإدارة الفرنسية في تعاملاتهم مع السكان الأهالي، ليس لخلق جيل مثقف جزائري.[1]

نجد أيضا مكتبات الزاويا و المكتبات التابعة للمساجد، و التي كانت تعمل تحت المراقبة الفرنسية، ففي سنة 1906 لاحظ ويليم مارسي الذي فتش مدرسي مليانة أن هناك مكتبة عربية مجاورة لجامع سيدي احمد بن يوسف، و هي غير موظفة للتلاميذ و المدارس، فلذلك حث المفتي على تسهيل مهمة المدرس في استعمال المكتبة و كذلك التلاميذ، [2]غير أن هذه المكتبات لم يكن لها اي دور في ترقية المطالعة العمومية للأهالي، بسبب تفشي ظاهرة الأمية و نقص الميزانية و الوسائل.

اجمالا فإن المكتبات العمومية بالجزائر لم تعرف التنظيم و التسيير الفعال الاعقب انعقاد المؤتمر الدولي للقراءة العمومية عام 1931 بالجزائر، الهادف إلى تطوير القراءة العمومية بين مختلف الفئات وكذا دمقرطتها.[3]

2- الجهاز الإعلامي: ليس غريبا أن يعرف الجزائريون كل أنواع وسائل الإعلام في وقت مبكر مقارنة بكل الدول العربية، فقد اجتهدت الادارة الفرنسية على أن تنخرط بكل أنواع وسائل الإعلام لفرض سيطرتها على جميع منادي الحياة للشعب الجزائري.

- الصحافة: لم تعرف الجزائر هذه الظاهرة الإعلامية و الثقافة رغم مرور حوالي قرينا على ظهورها في أروبا، إلا عن طريق الإحتلال الفرنسي 1830.[4]

[1]- محمّد بن عبد المومن، مرجع سابق، ص 649.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 359.

[3]- محمّد بن عبد المومن، المرجع السابق، ص650.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 211.

كانت أول جريدة أنشئت في الجزائر هي جريدة« ليسطافات دوسيدي فرج» التي طبعت في المطبعة التي رافقت الحملة إلى الجزائر و سميت المطبعة الإفريقية،[1]هذه الجريدة كانت تنشر اخبار نجاح الحملة وسقوط حكومة الداي ونحو ذلك من الاخبار.

أصدرت الحكومة الفرنسية عدة صحف منها المبشر(1827- 1847)، جريدة كوكب افريقيا (1907- 1956)، وقد لعبت هذه الصحف دورا اعلاميا و ثقافيا مهما، عندما اسندت رئاسة تحريرها إلى بعض الشخصيات المثقفة الجزائرية التي أصبحت تعتقد أنه ليس هناك مانع من التعامل مع السلطة الفرنسية ما دام هذا التعامل يقتصر على النشاط الثقافي العربي الاسلامي، كما حدث في جريدة المبشر مع الشيخ البدوي و الحفناوي وابن خوجة و غيرهم، عندما بدأت تنتشر مقالات في الأدب و الدين و التاريخ ليمت مجال قراءتها إلى المثقفين باللغة العربية من الجزائريين، فهذا النوع من الصحافة كان دائما ركيزة لدعم الوجود الفرنسي في الجزائر مع استعمالها كأداة للتقرب من الجزائريين في نشرها لبعض المقالات ذات البعد الإسلامي و العربي.[2]

- الاذاعة: نشأت الإذاعة في الجزائر سنة 1928،[3] و كانت تغطي الأقاليم الرئيسية الثلاث: العاصمة، وهران، قسنطينة، و كانت تحت اشراف و ملكية الحكومة الفرنسية و الحاكم العام للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية حيث تم ادماج اذاعة الجزائر بالاذاعة الفرنسية خلال الفترة الاستثنائية التي صادفت تواجد الحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر حيث لعبت الاذاعة في هذه الفترة دورا دعائيا.[4]

[1]- عبد العزيز شرف، الجغرافيا الصحفية و تاريخ الصحافة العربية، عالم الكتاب للنشر، القاهرة، 2004، ص ص 202- 203.

[2]- الحاج تيطوي، وسائل الإعلام في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، بدايات الصحافة المكتوبة، الاذاعة و التلفزيون، مجلة الإتصال و الصحافة، المجلد6، العدد2، 2019،ص ص 160- 161.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص211.

[4]- الجاح تيطوني، مرجع سابق، ص163.

و قد تم منذ 1948 انشاء استيديوهات لانتاج برامج اذاعية في كل من قسنطينة ووهران و بجاية، مع انجاز عدة محطات للربط بعدد من المدن الأخرى، و قدر عدد المستمعين للاذاعة بالجزائر عام 1956 إلى ما يقارب 358 ألف مستمع منهم 157 ألف جزائري، وكانت البرامج متمثلة في نشرات الأخبار و الموسيقى و المسرح، حتى أنه قد ترجمت عدة مسرحيات باللغة العربية وذلك من اجل نشر عادات و أساليب المجتمع الفرنسي، بالإضافة إلى بعض الحصص التعليمية و الثقافية و الدينية باللغة العربية.[1]

– التلفزيون: عرفت الجزائر البث التلفزيوني سنة 1956 بتأسيس المحطة التلفزيونية بالجزائر العاصمة، إلا أن التلفزيون لم ينتشر بشكل واسع أواسط الجزائريين و ذلك راجع إلى تخوف الجزائريين محتوى البرامج القناة التي كان يتحكم في أفكارها و توجهاتها المستعمر الفرنسي، و كذا التمسك بالقيم و الاخلاق و أنماط حياتهم المعيشية، فقد أنجزت فرنسا خلال العهد الاستعماري أزيد من 200 فلم تلفزيوني بالمغرب العربي كلما لاتتلاءم و التقاليد و الاجتماعية، لذلك لا يجد الجزائري أمامه ازاء هذا الاعلام المزيف سوى اللجود إلى اسلوب الانغلاق حتى لا يجد الاستعمار مدخلا للنيل من شخصيته الوطنية.[2]

3– المتاحف: عرفت الجزائر منذ الإحتلال نشأة مجموعة من الماحق، فكان أولها متحف المكتبة الوطنية سنة 1835، ثم أسس أول متحف في الجزائر و في افريقيا عام 1898، ثم متحف قسنطينة 1931، و متحف وهران 1935، [3]و يعود سر ذلك في أن المعمر الفرنسي حاول أن يبحث عن مبررات لاحتلاله الجزائر، فعمل

[1]– كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها و حدودها(1830– 1962)، تر: نذير طيار، ط1، دار الكتابات الجديدة للنشر الالكتروني، 2016، ص ص 394– 401.

[2]– الحاج تيطوني، مرجع سابق، ص 167.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830– 1954)، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 410.

على التنقيب عن الآثار الامبراطورية الرومانية و البيزنطية ليوثق أن هذه البلاد كانت رومانية و مسيحية، و الفرنسين جاءوا لتحريرها من الاستعمار الإسلامي العثماني.[1]

ففي سنة 1927 خصصت الحكومة العامة ميزانية للحفريات و صيانة الآثار واسترجاعها، كما خصصت متحف للدراسات الأثرية، و في سنة 1930 و مع الاحتفال بمئوية الإحتلال، أعلن الحاكم العام« بيسربورد» عن تخصيص ميزانية تتعلق بالآثار و الفنون، و بطبيعة الحال فإن حظ المعالم الاسلامية فيها كان ضئيلا[2] بالرغم من وجود بعض الإهتمامات بالآثار الإسلامية و الفنون الشعبية احتواء للمد الإسلامي في نظرتهم، [3]لانه الإهتمام ظل دائما بآثار الرومان التي يعتبرها الفرنسيون من آثارهم باعتبارهم ورثة« مجد» روما.

كانت المتاحف تحتوي على آثار و مخلفات الحضارة الرومانية و البيزنطية حيث تم العمل على ابرازها باعتبارها شواهد على الحضارة المسيحية، و خصصت اقسام للفنون الأوروبية المعاصرة، و قاعات للفن الفرنسي بجميع مدارسه و ما أنجزه الفانون الفرنسيون في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر المستعمرة حتى ان المتاحف في حدتها كانت ذات طابع روماني وبيزنطي.[4]

[1]- زهير مالكي، تاريخ المؤسسة المتحفية بالجزائر(1835، 1985)، عصور، العدد37، أكتوبر- ديسمبر2017، ص372.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، المرجع السابق، ص 372.

[3]- نفسه، ص 410.

[4]- عبد الرحيم لعمى، الدور التثقيفي للمتاحف الجزائرية، دراسة نموذجية للمتاحف الوطنية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ و علم الآثار، تخصص فنون شعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014.ص 150

المبحث الرابع: السياسة الثقافية الإستعمارية

لقد ساهمت السياسة الإستعمارية التي اتبعتها فرنسا إلى حد كبير في تسويته هوية الشعب الجزائري عبر سياسات و اجرءات كان الهدف منها القضاء على اللغة العربية و الدين الاسلامي و الفرنسية اي الالحاق بالثقافة الفرنسية.[1]

ومن اهم السياسات الفرنسية المتبعة الموجهة لطمس الهوية الجزائرية، و تحقيق الإدماج الثقافي بمحو مقومات الشخصية الجزائرية.

1- سياسة الفرنسة: ويقصد بها نشر الثقافة الفرنسية واحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مناحي الحياة و في مختلف المجالات، من اجل قطع صلة المجتمع الجزائري بتاريخه و ثقافته العربية الإسلامية، و الذوبان في بوتقة الأمة الفرنسية، وانتاج اجيال ممسوخة لا تعرف عن تاريخها و ثقافتها شيئا، [2]فمن بين التعليمات الأولى للاحتلال أن ايالة الجزائر لن تصبح مملكة فرنسية إلا عندما تصبح اللغة الفرنسية اللغة القومية، و ذلك من خلال العمل على نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية بينهم، [3]وفرض اللغة على المجتمع الجزائري

فقد شن الإستعمار حربا على اللغة العربية، فغير أسماء المدن و الشوارع و حولها الى أسماء، علماء و أدباء و فلاسفة وضباط فرنسيين مثل« فيكتور هيجو» و« باسكال» و « فولتير» و غيرهم، كما سنت عدة قوانين كانت تهدف إلى القضاء على اللغة العربية و محاربتها من بينها قانون 24 ديسمبر 1904 و الذي يقضي بعدم

[1]- احمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع و الأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة النافذ للدراسات السياسية، العدد2، أفريل 2018، ص300.

[2]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص152.

[3]- زوليخة المولود علوش سماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دزاير انفو، باب الزوار، الجزائر، 2013، ص380.

السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في مناطق الحكم العسكري.[1]

كما أصدر قانون يجعل اللغة الفرنسية في الجزائر هي اللغة الرسمية وحدها، و أصبحت هي لغة المدرسة ابتداء من روضة الأطفال إلى الصفوف العالية في الجامعة، وهي لغة المعاملة العامة.[2]

ثم اصدار قانون 8 مارس 1938،[3] من طرف وزير المعارف الفرنسي و الذي اعتبر اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر، و منع تعليمها إلى برخصة من الادارة الاستعمارية، و في 22 جويلية1945 أصدرت [4]الادارة الفرنسية قرار يفرض على معلمي اللغة العربية أن يتقنوا اللغة الفرنسية كشرط أساسي للتوظيف في المدارس، و رغم أن قانون 20 سبتمبر 1947[5] نص على الاعتراف باللغة العربية و تدريسها إلى جانب اللغة الفرنسية إلا أنه ظل حبر على ورق.[6]

هذا و قد عانت المؤسسات التعليمية من مظاهر التضييق و السيطرة، اذ كانت الكثير من المساجد و المدارس تنشط لتعليم الجزائريين و هذا الأمر لم يرح الادارة الفرنسية فعملت على هدم المساجد و المدارس وحولت البعض منها إلى كنائس و معاهد فرنسية.

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص218.

[2]- الفضيل الورتاني ، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 97.

[3]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 61.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص61.

[5]- نفسه، ص61.

[6]- نفسه،ص61.

2- سياسة التنصير:

عمل الاستعمار على تنشيط الحركة التنصيرية في الجزائر محاولا القضاء على الإسلام من خلال محاربة ثقافته و حضارته و الاستيلاء على أماكن عبادته ومنابع دعمه و السعي الى صبغ الجزائر بصبغة مسيحية حتى يبتعد الجزائريون عن معتقداتهم و يستبدلونها بالمعتقدات المسيحية، و لتطبيق هذه السياسة قامت السلطة الاستعمارية بين عدة قوانين وانتهاج أساليب منها:

الحاق شؤون العبادة الاسلامية بادارة الإحتلال واخضاع النشاطات الدينية و الخيرية للترخيص من اجل مراقبتها، فراقبت المساجد، و الزوايا التي اعتبرتها مراكز لخرج العناصر المتعصبة.[1]

و بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830،[2] أصبحت كل الأوقاف ملكا للاستعمار الذي اعتبرها غنيمة حرب، كما استولى على أماكن العبادة وحولها إلى كنائس و ثكنات واصطبلات، وكانت الجزائر العاصمة تضم 19 مسجدا كبيرا، و 109 مسجدا صغيرا، و 12 زاوية في 1830، و قد تناقض العدد فلم يبقى إلا 4 مساجد كبيرة، و 8مساجد صغيرة،[3] حيث حول مسجد كتشاوة الى كاتدراثية و الذي يعتبر من أبرز المساجد التي اشتهرت بها الجزائر، و من احسن و اجمل و أوسع المساد موقعا وارتفاعا و أحدثها بناء.[4]

ولم تقتصر عمليات الهدم و التحويل على مدينة الجزائر فقط، و انما شملت العديد من المدن الأخرى، و منها قسنطينة التي تعرضت العديد من مساجدها إلى الحزاب و منها مسد صالح باي الذي حول إلى كنسبة، و جامع رحبة صوف حول إلى محزن عام 1837 ثم حول الى ملجأ و نفس المصير عرفه الجامع الكبير.[5]

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص382.
[2]- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص67.
[3]- نفسه، ص67.
[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(1830- 1900)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص81.
[5]- نفسه، ص87.

كما تعرضت الزوايا لسياسة تعسفية، فلم تتوقف قوات الاحتلال عن الهدم و التخريب و محاربة الأئمة و الشيوخ وحدت من نشاطهم فمن الزوايا التي استولت عليها القوات الفرنسية نجد زاوية سيدي بتقة بالمرسى و الانكشارية بالقصبة، نجد كذلك زاوية مولاي الطيب بالسعيدة تعرضت للاهمال، و نفس الشيء تعرضت له باقي الزوايا بوهران، معسكر...الخ.[1]

وعلى هذا النحو، قد لقيت المدارس القرآنية أو بما يدعى الكتاتيب نفس مصير المساجد و الزوايا، لانه غالبا ما ترتبط هذه المؤسسة بمسجد أو زاوية، فعملت الإدارة الاستعمارية على القضاء عليها و مراقبتها و التضييق على معلميها، [2]فعلم القرآن لا يمكنه أداء مهامه التعليمية إلا بترخيص من الادارة الفرنسية، و الهدف من هذه السياسة هو ابعاد أطفال المدارس عن محيطهم الثقافي و الديني.

كل هذه الاجراءات اتجاه المؤسسات الدينية و الثقافية في الجزائر تندرج تحت ما يسمى بسياسة التنصير وابعاد الأفراد عن الدين الاسلامي في محاولة لطمس المقومات العربية الإسلامية.

إلى جانب سياسة الهدم و التحويل التي عرفتها المؤسسات الدينية الجزائرية رافقتها اجراءات تدعيم المنصرين و تسهيل مهامهم، و في 1938[3] تم الإعلان عن أسقفية الجزائر و تم تعيين الأسقف« دييوش» على رأسها، و الذي لعب دورا بارزا في سياسة التنصير بالجزائر، فقد تمكن خلال سبع سنوات فقط منذ وصوله إلى الجزائر في بناء 60 كنيسة، و 16 مؤسسة دينية، كما أنشأ عدة ملاجئ للأيتام منها ملجأ« الترابست» في سطاوالي، و

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق، ص85.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 235.

[3]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص124.

بناء مستشفى في وهران و ينطوي هذا ضمن سياسة الاغرائية، [1] و هكذا استطاع الاسقف « ديبوش» في ظرف قصير أن يقيم مشروع لاستعادة الكنيسة الإفريقية القديمة.[2]

يعتبر الراهب الجاسوس« شارل أوجين دي فوكو» من أخطر المبشرين، حيث تخرج من مدرسة لافيجري، و يعد من انجب تلاميذه، حمل مسؤولية استكمال المشروع الديني النصراني، و كان منهجه يقوم على مظهر التسامح و العدل لنشر النصرانية و ليس أسلوب عسكري من القمع و الإضطهاد، و ذلك لتحقيق فائدة مزدوجة: تقبل الأهالي للاستعمار و دواعيه و ترسيخ النصرانية.[3]

يرى دي فوكو أن التنصير هو الوسيلة الوحيدة لتثبيت الإستعمار،و لتحقيق ذلك عمد إلى:

– تحطيم البنية الثقافية و الاجتماعية عن طريق اظهار المحبة و التقوى و تقديم الخدمات الانسانية: مثل التطبيب، التعليم، و في المقابل يسعى إلى زعزعة قلوبهم بالتخلص من معتقداتهم جزئيا أو كليا.

– استخدام الأطفال للوصول إلى أوليائهم وهو شرط أساسي لنجاح التبشير و أقوى وسيلة في الدعاية التنصيرية.[4]

اهتم دي فوكو بالصحراء، و أقام في بني عباس لأربع سنوات(1901– 1905) و عمل على نشر المسيحية هناك واستطاع أن يتقرب من الأهالي و يكون علاقات معهم، ثم اتجه الى تمنراست من أجل نشر النصرانية هناك تكليفا من السلطات الفرنسية 1905، فتعلم لغتها و تعرف على المنطقة و أصبح وسيطا بين سكانها، و باشر نشاطه التبشيري هناك،[5] و كانت مهمته تتلخص في أمريين أساسين هما:

– العمل على نشر النفوذ الفرنسي في المقار.

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص110.

[2]– نفسه، ص113.

[3]– محمد مرغيث، سياسة التنصير و دورها في المخطط الاستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد4، ص125.

[4]– نفسه، ص 127.

[5]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص57.

- ادماج السكان في الحضارة الفرنسية لتنصيرهم.

وفي عام 1909 صارت تمنراست عاصمة النشاط التنصيري، و كان دي فوكو في كل هذا يرتدي اللباس الجزائري المحلي خاصة القندورة و البرنوس حتى أنه صار غير مميز عن سكان المغرب العربي و يقوم بدوره المحلي الطبيب و المستشار و العالم و القاضي، وفي 1 فيفري 1912 [1]جاءت الى المقار لجنة تقنية من المهندسين متخصصين في الجيولوجيا لدراسة خط السكة الحديدية العابرة للصحراء، فاعجب دي فوكو بالمشروع واهتم به و أصبح عضو في اللجنة لأن خط السكة الحديدية في هذه المناطق وسيلة لنشر الحضارة تساعد بقوة على التنصير.[2]

[1]- كمال بن صحراوي، حركة التنصير في الجنوب الجزائري، جهود شارل دي فوكو، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الآثرية، العدد01، ص ص220-268.

[2]- نفسه، ص269.

الفصل الثالث: المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: التعليم الفلاحي

المبحث الثاني: دمج الاقتصاد الجزائري

بالاقتصاد الفرنسي

المبحث الثالث: القروض المالية و العقارية

المبحث الأول: التعليم الفلاحي

عندما تبنت الادارة الفرنسية سياسة تعليمية بعد تغييب طويل للحياة الثقافية، تحرك الكولون الفرنسيون ممثلين في صحافتهم المتطرفة لعرقلة هذا المشروع رغم طابعه التثقيفي و الاستعماري الذي دافع عنه الجمهوريون منذ 1871 بحماس شديد بتأسيسهم للمدرسة الزائرية القادرة على تحقيق الإدماج و ربط الجزائر بفرنسا في جميع المجالات مطالبين في المقابل باقامة التعليم الفلاحي الذي يخدم مصالحهم و مصالح المستعمرة القائمة أساسا على استغلال البلاد و العباد.[1]

الحقيقة أن الكولون لم يرضوا لا بالتعليم النظري و لا بالتطبيقي، وهذا الموقف ليس إلا محاولة منهم لاخفاء رفضهم المطلق و الكلي لتعليم الجزائريين مهما كان نوعه واتجاهه،[2] الا أنهم شددوا في المطالبة بالتعليم الفلاحي اواخر القرن التاسع عشر لأن الكولون يحتكرون الأرض و يستغلون ثرواتها الزراعية و أصحاب هذه الثروات بتشجيعهم للأعمال الفلاحية حتى يتسنى لهم السير قدما في هذا المجال الذي يعتبر مركز رزقهم الأول في الجزائر.[3]

تنبع أهمية التعليم الفلاحي لارتباطه بموضوع السياسة الزراعية و أيضا الدور الكبير الذي لعبه في النهضة الزراعية الاستعمارية، ففرنسا حرصت منذ العقد الثاني لاحتلالها الجزائر على انشاء مدارس زراعية من اجل اعداد و توفير الاطارات المؤهلة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية و لهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة في 3 أكتوبر 1840 الذي ينص على انشاء التعاونية الفلاحية الجزائرية.[4]

وبعد مرور ثماني سنوات من صدور هذا القرار، صدر مرسوم آخر في 03 أكتوبر 1848 ينص على انشاء و تنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر،[5] أما المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 ماي 1865 فقد نص على انشاء

---

[1]- عبد القادر حلوش، الكولون الفرنسيون و التعليم الفلاحي في الجزائر، ص55.

[2]- المرجع نفسه، ص55.

[3]- نفسه، ص 56.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830- 1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 254- 255.

[5]- المرجع نفسه، ص 254.

ضيعة في اقليم الجزائر العاصمة لتكون زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا مدارس زراعية مماثلة في باقي الأقاليم الجزائرية.[1]

و قبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زرعية بادر المجلس العام لعمالة و هران المنعقد في 15 ماي 1875 بتخصيص مبلغ مالي قدره6000 فرنك كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، سيق، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، مما يدل قطعا على رغبة الادارة الفرنسية في استقطاب الفلاحين لهذه الجمعيات، و في 30 جويلية 1875 صدر قانون ينص على انشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي، [2]ثم صدر اعلان اداري عن عامل عمالة وهران يدعوا الكولون الأوروبيون إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة في من اجل دمج الأوربيين في صراع استغلال الأرض الجزائرية و التمسك بها و تشجيعهم على البقاء في الجزائر واتباع سلوك اجدادهم في استثمار الأرض واستغلال خيراتها خاصة و أن هذه الفترة قد عرفت عزوف أبناء الأوربيون عن الفلاحة واهتمامهم بمتابعة الدراسات الثانوية و العالية في الجامعات و العدول عن الفلاحة و الأرض، [3]و بهذا فالتعليم الفلاحي يخص الأوربيون و أبنائهم قبل أن تكون لخدمة الجزائريين، واهتمامه بالجزائري لا يكون بالقدر الذي يربطه دائما بالكولون كعامل انعاش للاقتصاد الأوروبي حتى لا يشكل هؤلاء الفلاحون بروليتاريا أهلية تصبح خطرا كبيرا فيما بعد على نفوذ الأوروبيين و تهدد مستقبل المستعمرة بأكملها، و ذلك لادراكها لعلاقات الإنتاج الاستغلالية التي تربط الأوربيين بالجزائريين.[4]

وفي أفريل 1881 و بعد سنتين من انشاء الميز الفلاحي لعمالة وهران اثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر العاصمة تبنت الجمعية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا، أو معهد عالي

[1]- عدة بن داهة،المرجع السابق. ص 255.

[2]- المرجع نفسه، ص256.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص57.

[4]- المرجع نفسه، ص 58.

للفلاحة في الجزائر، و مدرسة تطبيقية في كل وحدة من المستعمرات الفلاحية في كل المقاطعات الإدارية الثلاثة للمستعمرة الجزائرية.[1]

كما أبدى المنبر الفلاحي لعمالة وهران اهتماما بهذه المشاريع و طالب في نفس الوقت بتنظيم ندوات فلاحية بمشاركة تقنيين مؤلهين، كما توقعت ادارة العمالة خلق محطات فلاحية، مخابر للكيمياء الفلاحية تتعلق باختيار الأماكن المناسبة للمدارس الفلاحية الأولى في الاقليم الوهراني.[2]

حرصت الإدارة الفرنسية على تثبيت الجزائري في الحقول و الارياف من اجل ابعادهم عن النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية بالرغم من أن الجزائريين انفسهم لم يكونوا أبدا معارضين للتعليم الذي يضمن مناصب شغل، فمن 1889 الى 1901، طالب أعيان منطقة القبائل مثلا باعطاء أبنائهم التعليم المهني، لأن التعليم النظري أصبح لا يناسبهم و لا يجلب لهم الفائدة ما دام أنهم لا يستطيعون الالتحاق بالوظائف الإدارية، [3]فأدرجت مادة التعليم الفلاح يضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية العالية لمدينتي سيدي بلعباس و مستغانم، حيث نظمت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي، أما ثانوية وهران فقد استفاد تلامذتها من تمارين عملية في الفلاحة.[4]

ولا بد من الاشارة إلى أن الكولون قد استفادوا من دروس خاصة في الفلاحة تكفل بها أساتذة مختصون، و كان هذا التعليم الممنوح للفلاحين الأوروبيون يؤكز على التجارب الفلاحية و يرمي في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي.[5]

واعترافا بضرورة المدارس الفلاحية و أهميتها فإن المجلس العام لعمالة وهران صوت في دورته العادية لشهر 8أكتوبر 1880 على القروض الضرورية لتنظيم دروس تقنية يمنحها أساتذة مختصون و تقرر في نفس الجلسة انتشاد حديقة

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص308.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 257.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص59.

[4]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 258.

[5]- المرجع نفسه،ص 258.

تجارب فلاحية، و بعد ذلك بعشر سنوات أي في 1890 أنشئ حقل للتجارب الزراعية في تامازويت بوهران، جربت فيه عينات عامة من النباتات التجارية الليفية التي تتكيف مع التربة المالحة.[1]

و في حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي انشأت في مستغانم لاستغلال الموارد الزراعية المحلية و تنميتها فإن مدرسة غليزان قد حولت فيما بين 1911-1914 الى مركز للتعليم الجهوي يتلقى فيها التلاميذ دروسا خاصة في اعمال التشجير و تمارين في التطعيم.

و في 1929 دخلت المزرعة المدرسية لعين تموشنت حيز التطبيق بعد أن الحقت بها مساحة زراعية تقدر ب 200 هكتار يستفيد فيها التلاميذ من دروس نظرية و عملية.

أما مدرسة سيدي بلعباس الواقعة في سيدي لحسن، فقد فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930، و الى جانب هذه المدارس الكبرى أنشئت محطات للتجارب الفلاحية في كل من الصنيعة البيضاء و المحمدية، و عين الحجر، و سيدي بلعباس، و معسكر.[2]

أما المدارس الزراعية الأولى التي ساهمت في التعليم الفلاحي كوسيلة لنشر المعرفة و الثقافة الفلاحية فنذكر:

*مركز التكوين المهني لعمي موسى الذي انشئ به قسم للتعليم الفلاحي و ذلك سنة 1913 يتلقى فيه 125 تلميذ تكوينهم الفلاحي سنويا.

* مركز التكوين المهني لنمورة الذي أنشأ في 27أوت 1921،[3] واستقبل عنه افتتاحه 18 تلميذا، والحق به قسم للتعليم الفلاحي في 01 جانفي 1929 بأربعة تلاميذ.

*المدرسة الفلاحية التجريبية الواقعة على بعد كيلومترين من عين تيموشنت فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930.

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 258.

[2]- المرجع نفسه، ص 259.

[3]- المرجع نفسه، ص 260.

* المزرعة الفلاحية بمازونة، نشأت في 1913 و ربطت بالمركز الاستيطاني رينو، ثم أصبحت تسمى بمدرسة التكوين المهني، و قد تلقى فيها ما يزيد عن الألفي فلاح تكوينا أوليا خاصا بكيفية استعمال الآلات الزراعية.[1]

كان التعليم الفلاحي في الجزائر حاله حال التعليم العام ، له ثلاث مستويات:

– التعليم الفلاحي الابتدائي: يمنح في المدارس من طرف المعلمين تلقوا لهذا الغرض تكوينا فلاحيا خاصا بمدرسة تكوين المعلمين.

– التعليم الفلاحي المتوسط: ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة بسيدي بلعباس، و ثلاث مدارس تطبيقية بسكيكدة، قالمة، عين تموشنت، و مدرسة متخصصة في الادوات الزراعية بالجزائر العاصمة.

– التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر(المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر).[2]

المبحث الثاني:دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي:

وجهت فرنسا اقتصاد بلادنا لخدمة اقتصادها من خلال إنتاج الخمور، حيث اقامت مصانع كبيرة لصناعته و تقطيره ومراكز هائلة لتخزينه ثم تصديره الى فرنسا و مستعمراتها على وجه الخصوص.[3]

بلغت الصادرات في تلك السنة حوالي 13 مليون هكتولتر مما جعل الجزائر ثالث منتج للخمور في العالم و أحد كبار المصدرين،[4]وفتح اسواق الجزائر جمركيا الى فرنسا لذلك أنشأت شبكة سكك حديدية بين المناجم و موانئ التصدير لتسهيل استخراج المعادن و تصديرها خاما إلى فرنسا.[5]

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص260.

[2]– المرجع نفسه، ص260.

[3]– المرجع نفسه،ص261.

[4]– المرجع نفسه،ص261.

[5]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص97.

كانت المشاريع التي ظهرت في حكومة فيشي تخطط لتصنيع سريع و موفر للعمل استثمرت فرنسا الصناعة فحضرت لانشاء مصانع الحديد و الطلب و الاسمنت و الزجاج و صناعات خفيفة لتوفير اليد العاملة،[1]أيضا توسعت في استغلال المعادن كالحديد و النحاس و الرصاص الذي بدأ عملياته الأولى منذ خمسينات القرن 19.[2]

اهتمت بتصدير المواد الأولية نحو أوروبا أما الانتاج المعدني ارتكز على استخراج الفوسفات و الحديد ، عرف الفوسفات نموا سريعا توفير بكثرة في قسنطينة و جنوب السهول العليا و بين سنتي 1900 و 1925 تضاعف إنتاج الحديد و جعل الألمنيوم[3] ، اضافة إلى مواد البناء و مؤسسات البناء ايضا صناعة الخشب منها صناديق الخضار و الفواكه[4]، كانت سياسة الاستعمار تستهدف قراءة ما يتم في الأسواق الأهلية من مبادلات تجارية قصد المحافظة على استقرارها.

كما تميزت الصادرات و الواردات بين فرنسا و الجزائر حيث أن الجزائر أصبحت ملحق تجاري فرنسي و يتضح ذلك من خلال قيمة الصادرات و الواردات بينهم فالصادرات كانت تمثل الحبوب، الصوف و غير، أما الواردات فكانت تمثل القطن، الأقمشة ومواد صناعية أخرى، ارتكزت الصادرات أيضا على الحبوب، العلف، الأنعام، الصوف و الزيوت، المرجان.[5]

بالنسبة للزراعة المستوطنون كانت لديهم40% من الانتاج الزراعي لأنهم يمتلكون الوسائل اكثر بكثير من الجزائريين فتحول الجزائريين من أصحاب الملك الى عمال أجراء عند الفرنسيين[6]، كانت المنتوجات الفلاحية تصدر تصدر مباشرة الى فرنسا.[1]

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق،ص97.

[2]- المرجع نفسه ص 160.

[3]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: جمال فاطمة و نادية الأزرق و آخرون، دار الأمة،2008،ص 817.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، 256.

[5]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائرسياسة تفكيك الاقتصادي و الاجتماعي، تر: جوزيف عبد الله 1982، ص ص159-162.

[6]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر و التوزيع ص 145

بدات الزراعة في البداية بالكروم بصورة منتظمة غير أن الاصابة بقمل النبات للكروم الفرنسية في 1880 وضع زراعة الكروم في الجزائر المتناسبة على المناخ و توسيع زراعتها في المقاطعات الجزائرية، بالاضافة الى الامتياز الذي تحصلت عليه بنك الجزائر في الميدان النقدي و توفير القروض للمعمرين [2]كما اهتم القطاع الزراعي انتاج و الحمضيات انتاج حبوب تربية المواشي فالفلاح يمسك قسما قليلا من منتوجه و الباقي يصدره و الا تفرض عليه فرائض ضرائب فتحول كبار الفلاحين الى خماسين فالنشاط الرئيسي يرتكز حتى على المواشي و الحبوب فالقطاع زراعي كان يهدف لتأمين حاجات غذائية فالمعمرون كانوا لهم قطاع ملكيات كبيرة متمكنة فنجد الزراعة كان الحظ الأوفر للأجانب فيها.[3]

كان الأروبييون يمثلون 14.4 من الزراعة، فكانت الملكية الأوروبية في تزايد و كان الاستيطان يمثل2726000 هكتار موزعة على المساحات وكانوا يتحصلون على الدخل المالي 87% و منذ 1920 ازدادت الملكيات الكبيرة التي تستخدم الآلات بمقدار 18% لكن سنة 1954 بدأت تنقص نسبة المزارعين و المستأجرين.[4]

تقدمت زراعات الحبوب و الكرمة بشكل هائل تنشط الكميات المنتجة ، فكانت الكرمة هي الدخل الرئيسي للجزائريين زراعة الحبوب الأوروبية كانت تغطي 28% من المساحات تمركزت و تطورت هذه الشراكة حيث العمال و الخدم الأوروبيين لم يصبحوا لما كانوا عليه قبل[5]، فالأوروبيون كانوا يمتلكن مجتمعا مسيطرا.[6]

---

[1]- اندريا ريحان، أندري نوشي، الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور، ديوان مطبوعات جامعية،الجزائر، 1944، ص 360.

[2]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص ص156-157.

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، من اتفاضة، المرجع السابق، ص 277.

[4]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مع مقدمة من المؤلف خاصة بالطبعة العربية، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ص ص 124- 125.

[5]- المرجع نفسه، ص 126.

[6]- ،المرجع نفسه، ص 128.

فسنة 1919 كان محصول الزراعة ضعيف جدا تسبب في مشاكل اقتصادية و مصاعب مع ارتفاع المعيشة في المدن.[1]

طبقت السلطات الفرنسية سياسة الدمج بين الجزائريين و الفرنسيين اقتصاديا و لذلك لطمس معالم الجزائريين و الاستفادة امكانيات الاقتصادية لأهمية الجزائر و موقعها و ثرواتها و لا فراغ كل مقومات و آليات الجزائريين فالمشروع الفرنسي كان خادما لفرنسا من البداية هدفهم الحكم الذاتي سممته و جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر.

و لتطبيق سياسة الادماج أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين و المراسيم منها.

- قانون 8 سبتمبر 1830: وقعه الكولونيل كلوزيل في مدينة الجزائر لتحديد الأملاك العمومية.

- قانون 01 أوت 1851: صك عملة فرنسية في الجزائر.

- 14جويلية 1865: اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين.

08 أكتوبر 1870: توسيع الحكم المدني.[2]

المبحث الثالث: القروض المالية العقارية

لغرض تطوير الزراعة التي تبنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم 11 يناير 1860 يخص القرض المالي للجزائر، و أيضا تأسست الشركة الجزائرية في 1865 تكونت بصفة رسمية عام 1877 [3]و في 30 أكتوبر 1880 أنشأت مؤسسة القرض المالي و الزراعي للجزائر تحت رئاسة كريستوفل مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد و جهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأس مال الشركة الجديدة

[1]- عبد الرحمان الرزاقي، التجارة الجزائرية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص 23.

[2]-عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 274.

[3]- المرجع نفسه، ص 273.

المخصص لمنح قروض تمنح فقط للفلاحين و التجار، و حتى غاية 1907 قدر رأس مال هذه الشركة ب 30مليون فرنك، و قد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 الى 40 مليون فرنك.[1]

و قد كان الغرض الأساسي من انشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين، بمنحهم قروض مالية على المدى الطويل(أي ما بين 10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية و الاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 55% حتى6%، و للاشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال 1908.[2]

3- نشأة القروض الزراعية:

شرع منذ 1880 في تقديم قروض مرهونة من البنوك و جاء هذا تماشيا مع النمو السريع لزراعة الكروم في الجزائر، و التي أدرت على الأوروبيين ارباحا طائلة، و نتيجة لهذه الظروف تأسست بنوك جديدة مثل القرض الليوتي.

فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني و بنك الجزائريين سبعا في اقليم الجزائر

(الأربعاء، بوفاريك، الأصنام، القليعة،حجوط، المدية، تيزي وزو) و ثمانية في اقليم وهران(تلمسان، عين تيموشنت، غليزان، ارزيو، معسكر، بلعباس، سيق)، و ثلاثة في اقليم قسنطينة(قالمة، سكيكدة، سوق اهراس).[3]

وفي سنة 1894، ارتفع عدد هذه المؤسسات المالية في الجزائر الى 24 مؤسسة بعد ان افتتحت فروع اخرى للقرض في كل من البويرة الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميلة، جيجل، و مع حداثة هذه المؤسسات فقدكانت لها جذور عميقة في المجتمع الأوروبي المقيم داخل الجزائر، و ذلك بالنظر لارتفاع عدد المساهمين فيها إلى 2808 مساهم، و هكذا يكون القرض الفلاحي الجزائري قد ساهم بصورة مباشرة و فعالة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، و ذلك بمنحه قروض لا تسند إلا بعد انقضاء أجال ادناها عشرسنوات و أقصاها خمسون

[1]- عدة بن داهة.المرجع السابق، ص 275.

[2]- المرجع نفسه، ص 247.

[3]-المرجع نفسه ، ص 279.

سنة مقابل فوائد بين05 حتى 07%، و هذا ما دفع الكثير من المعمرين الى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم و القطن و التبغ.[1]

و للعلم فإن نصف القروض المالية الممنوحة كانت موجهة لخدمة الاسلاك العقارية و للفلاحة الريفية و حتى العسكريين المتقاعدين و معطوبي الحرب، و أرامل القتلى الذين سقطوا في الحرب العالمية الأولة (1914- 1928)، و قد سمح لهم مرسوم 13 أوت 1921 بالاستفادة من قروض يمنحها إياهم القرض العقاري و القرض الفلاحي مقابل فوائد تقدر ب 01% شريطة أن يوضفوا هذه القروض في مشاريع ذات طابع فلاحي، و في 18 مارس 1922، صدر مرسوم خاص يمنح و سام الاستحقاق الفلاحي للمزارعين من معطوبي الحرب، فباختصار شديد، يتبين من خلال ما سبق عرضه أن المؤسسات المالية التي وجدت الجزائر لم تكن سوى في خدمة الاستيطان الأوروبي.[2]

وكان أغلبها مرتكزا في الشمال حيث يتمركز المعمرون و الشركات المساهمة و الصناعات[3] و حتى يقضي الكولون على المشكلات المعقدة التي كانت تواجههم في الميدان الزراعي فقد أنشأوا التعاضديات و النقابات و تعاونيات الخمور، و مخازن الحبوب و شركات العتاد في خمسة و ثلاثين بلدية، و شركات للمياه في ستة و خمسين مركز استيطاني، ظاما الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية فكان عددها حتى سنة 1930 عشرة صناديق(سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، وهران، غليزان،سعيدة، سان كلو، عين تموشنت، تيبازة، تلمسان)، و غيرها من تعاونيات الخمور التي تم انشاؤها بين(1919- 1929) و مخازن الحبوب.[4]

يلاحظ مما سبق أن الصنادق الجهوية للقرض الفلاحي، و الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية قد أنشأت لغرض التنمية الاقتصادية الضرورية للمستوطنين ومساعدتهم في حل مشكلاتهم الاقتصادية و الاجتماعية.

القروض و تطور الاستيطان:

[1]- احميدة عمراوي و آخرون، مرجع سابق، ص 504.

[2]- عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 282.

[3]- المرجع نفسه، ص 286.

[4]- المرجع نفسه، ص 286.

تلك الاجراءات قد شجعت النمو الاستيطاني في الجزائر، لا سيما و أن زراعة الكروم التي تنافس الكولون على توسيع مساحتها تحتاج في ذاتها إلى اعداد هائلة من العمال، فقد استغل الكولون النساء و الأطفال في تحضير الأرض واستصلاحها و قلبها و زراعتها، كما طبقوا سياسة عنصرية في الاجور التي يتقاضاها العمال، فكان الجزائري يتقاضى 0.75 فرنكا مقابل 1.5 حتى 2.25 فرنك بالنسبة للأوروبي، و قد بلغ هذا التوسع في زراعة الكروم أقصاه في 1938 على الرغم من صدور قانون يدعوا إلى تحديد انتاج الكروم التي كانت مساحته تغطي 412000هكتار بانتاج ما يقدر ب 15 حتى 20 مليون هكتولتر، و كل هذا قد تم على حساب الفلاحين الجزائريين الذين استولى المعمرون على اراضيهم، بل ان الأرباح التي حققها الكولون جراء زراعة الكروم قد فترت حماسهم الى الدفع بصغار الفلاحين الجزائريين لزراعة الكروم بهدف شراء المحصول منهم.[1]

و للاشارة فإن مؤسسات التمويل التي انشئت لفائدة الزراعيين الأوروبيين قد استبعدت العنصر الجزائري من الاستفادة من نظامها التمويلي، و ذلك نظرا لغياب الضمانات باستثناء الذين يحملون سندات ملكية، لأن فرنسا جعلت من فرنسة الملكية الأرضية شرطا اساسيا لتقديم القروض، كم أن الانتساب الى هذه المؤسسات يستدعي دفع رسوم، و قد اعتبر الفلاحون الجزائريون الفقراء و المحرومون من الارض هذا الانتساب عبئا ضريبيا جديدا، و هكذا وجد الفلاحون الفقراء انفسهم مبعدين بحكمة، ليكونوا مرة اخرى ضحايا لأصحاب السلطة المالية.[2]

و بهذا فإن المؤسسات المالية من شركان القرض الفلاحي و التعاضديات الفلاحية، فقد كانت تعتبر للمعمر احدى أهم الوسائل لاحياء الأراضي وانتعاشها، فإن الفلاح الجزائري على العكس من ذلك يعتبرها و سائل افقار و تجويع له، لأنها أساسا موجهة لخدمة المستوطنية و خدمة الاقتصاد الاستعماري، و بدل من أن تستغل الأراضي التي افتكتها من الجزائريين لزراعة الحبوب و الغذاء الرئيسي للسكان فقد اتسعت لزراعةكروم العنب الخاصة بالخمور.

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 300.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، تر نخبة من الاساتدة. ط 1.الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.الجزائر.1979.ص 196

القروض الأهلية:

ادعت ادارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر انها أنشأت الشركات الأهلية للإحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا و المضاربة لم يعد في وسعها الإستمرار في صمتها بل حسدت فكرة لاسعاف الجزائريين و منحهم قروضا مالية فأنشؤا مؤسسة القرض الأهلي في مليانة سنة 1869[1] إن الظروف التي رافقت استخدام موارد القرض أفسحت المجال أمام بعض الانتقادات و بها نشأت فرصة الثراء الفاحش، كما وزعوا آليات لثروات رأس المال التجاري و الزراعي، [2]لكنها تبحث مجموعة من الإنعكاسات منها: تواجد نظام مصرفي فرنسي مع مؤسسات سيادته مثل البنك الجزائري، قيام البنك و الزينة بدور المصارف أدى لتداخل المهام بينهم [3]يشرف على الشركة مجلس إداري يرأسه متصرف اداري لمساعدة عضوين أوروبيين و 25 عضو رؤساء الأقسام و نظامها الداخلي.

جاء فيه باب الانخراط يكون أمام الفلاحين الأهالي فقط فهي لا ترغم الفلاح على الإنخراط بل له الحرية، أما انقاداتهم منها فكانت محددة بشروط أي ليس عشوائية حيث لا يسمح للفلاح الاستفادة من خدمات الشركة غلا إذا أثبت إقامته العقلية بالبلدية التي تنتمي اليها[4] غير أن صعب عقبته كانت على الفقراء هي أن السلفة المالية تقدم للفلاحين الذين يملكون ضمانات تثبت قدرتهم على التسديد ديونهم في فترة زمنية محددة فهي وضعت في خدمة الأغنياء.[5]

[1]- عباس بوهريره، قانون النقد و القرض، دروس و محاصرات مقدمة لاستيعاء مقياس، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، ص08.

[2]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830- 1930)، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013- 2014، ص 228.

[3]- المرجع نفسه، ص 230.

[4]- المرجع نفسه، ص232.

[5]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 271.

جدول يمثل الاعانات المجانية الممنوحة من طرف الشركات الأهلية[1].

السنة	الاعلانات الممنوحة بالفرنك
1925	2241468
1926	14459640
1927	28841845
1928	57509870
1929	48341448
1930	78267177
1931	57571534
1932	43143740
1933	30338105

جمعية القرض التعاضدي هدفها تمكين الفلاحين الخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينة لدعمهم و مساندتهم على تطوير زراعتها و تدخيل تعديلات على العتاد الفلاحي كذلك رعاية قطعان الماشية فهو من بين 66 مؤسسة تم انشائها في غرب البلاد 1914/1894 استفاد دائرة معسكر من آ شركات أهلية للاحتياط:

- التعاونية كاشرو 07 ديسمبر 1894.
- تعاونية فرندة المختلطة 07 ديسمبر 1894.
- تعاونية معسكر المختلطة07 ديسمبر 1894.
- تعاونية سعيدة المختلطة 07 ديسمبر 1894.[2]

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص271.
[2]- نفسه، ص 271.

الفصل الرابع

المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي

المبحث الأول: الصحة والمستشفيات

المبحث الثاني: المسرح

المبحث الثالث: الجمعيات

المبحث الأول: الصحة و المستشفيات

الوضع الصحي مطلع القرن العشرين:

ان مأساة الصحة في الجزائر تعتبر من ضمن المسائل العويصة، فمن المعروف أن الحكومات في جميع الأقطار تسعى للعناية الصحية لمواطنيها، أما في القطر الجزائري فالإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تبد أي اهتمام بصحة الأهالي،كما أنها لم تسع قط لتحسينها، و برزت هذه المأساة بفعل السياسة الاستعمارية التي جردت المسلمين من ممتلكاتهم، فعجزوا عن ايجاد الدواء لازالة الداء بأنفسهم، الغريب في الأمر أن معظم الجزائريين عادوا محرومون من مزايات تطور العلم الطبي في الوقت الذي عانت فرنسا تفتخر فيه لكونها وطنا لأكبر العلماء كباستور، و كلودبيرنار، هذا و ان المساعي الفرنسية التي بذلت في جميع المجالات كانت لمصالح المعمرين فقط.[1]

لم يكتف الفرنسيين باهمال الحالة الصحية في الجزائر، بل تعدت إلى جلبهم معهم أمراضا لم تكن معهودة لدى الجزائريين باهمال الحالة الصحية في الجزائر بل تعددت إلى جلبهم معهم أمراضا لم تكن معهودة لدى الجزائريين، كالزهري و السل و التي أصبحت أكثر الأمراض انتشارا لدى الجزائريين،[2]فالسل قد انتشر في القرى و البوادي و مساكن العمال في المدن بصفة سريعة و قال احد الاطباء الأخصائيين الفرنسيين ليفي فالنسي عدد ذلك: أن القطر الجزائري بملايينه العشرة من السكان يحتوي على نفس العدد من المسلولين الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليونا. [3]أما مرض الزهري فقد سبب لهم جرحا عميقا بسبب انتشاره الواسع، فاستمر هذا الوباء إلى منتصف القرن العشرين، حث ذكر الطبيب الفرنسي مثر فالبيه بأن 50 أو 60% من السكان مصابون بهذا المرض.[4] فحسب البحث الذي قامت به المساعدة الاجتماعية مواسريني سنة 1938 حول أمراض الزهري لعمال شمال افريقيا في ثلاث مستوصفات، المتخصصة لهم، فإن عدد قليل من المرضى يظهر عليه هذا المرض بأنه وراثي، مما

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 29.
[2]- المرجع نفسه، ص 93.
[3]- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 135.
[4]- كمال كاتب، أوروبيون أهالي و يهود الجزائر(1830- 1962)، تر: رمضان يدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 190.

يثبت بأن العدوى قد أصابتهم منذ وصولهم إلى فرنسا، فمن بين 20 ألف أهلي تقريبا فحصوا في المصالح الطبية هناك10% فقط مصابون بالزهري، و هي نسبة ليست اعلى من المعدل في فرنسا،[1] و منه فإن الوباء لم يكن موجودا في الجزائر، و انما جلب من فرنسا عن طريق الفرنسيين القادمين من فرنسا و العمال الموجودين بها.

ومع بداية القرن العشرين، بدأ المعمرون في تشغيل العمال الجزائريين في المستثمرات الفلاحية لخدمة الأرض، و كان ذلك عاملا في تحسين الظروف المعيشية في الجزائر، رغم ذلك فلا تزال هناك بعض الأمراض و الأوبئة منتشرة، كوباء الطاعون الذي أصبح يتطور كل 10 سنوات أو 15 سنة، فقد ظهر في بلاد القبائل و قسنطينة و العاصمة في 1893، و في 1909 جاء الوباء من تونس، ثم ظهر مرة أخرى بين سنتي 1920 و 1922 مسجلا 11931 حالة، و آخر وباء ظهر للطاعون فقد وقع أثناء الحرب العالمية لثانية(1939- 1945)، أما الكوليرا فلم يسلم منها الجزائريون أيضا فسجل آخر و باء لها سنة 1912 أما الملاريا فقد سجلت سنة 1904 ما يقارب 115 ألف حالة وفاة.[2]

الأطباء:

أما فيما يخص الرعاية الطبية للجزائريين، فإنه لم يكن سوى 1851 طبيب و 6060 قابلة و 611 صيدلي و 465 جراح أسنان في سنة 1884، و هذه الاعداد فقد كانت تخضع لتوزيع جغرافي، فمدت الجزائر، وهران و قسنطينة كانت تأخذ حصة الأسد، فكان به 1145 طبيب،أما المدن الأخرى فكانت تسيطر على 50 طبيب لكل واحدة منها و البالغ عددها سبعة، و هذا ما ينبغي لنا حوالي 350طبيبا لكل الجزائر الباقية اي حوالي 4 إلى 8 أطباء لكل 100000 نسمة أما في الجنوب فلم يتعدى رقم الأطباء37 طبيبا منهم 19 طبيب عسكري واستبدلوا بعد فترة بأطباء مدنيين قدر عددهم ما بين 25 و 30 طبيبا في 1912، أما عدد المستوصفات و ا

[1]- كمال كاتب، المرجع السابق، ص190.
[2]- المرجع نفسه، ص 187.

لعيادات الطبية فقد وصلت ألى 12 مراكز في سنة 1914 وكانت قدرة استيعاب بهذه المراكز لا تتعدى 110 سرير و هذه المراكز كانت في مجملها غير قابلة للتطور، بسبب قله امكانياتها و لذلك بقي سكان المناطق الجنوبية يعتمدون في علاجهم على الاعشاب و الادوية التقليدية التي تعودوا عليها.[1]

كان التوزيع الجغرافي للسكان الأوروبيون في الجزائر يتحكم في توزيع الفريق الطبي في الجزائر، حيث أن الأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان يكثرون في أماكن التواجد الأوروبي، أي في المدن الجزائرية التي تشهد تواجدا اوروبيا قويا بها.[2]

و رغم أن الجزائر كانت تحتوي على عدة مدارس لتخرج الأطباء و الممرضين و القابلات، الا أن الأوضاع الصحية لم تشهد تغيرا لصالح الجزائريين، و من هذه المدارس مدرسة التقنين في الصحة العمومية و المدرسة الوطنية للممرضات و المساعدات، اضافة إلى مدرسة القابلات بالجزائر، و مدرسة تخريج الممرضين التي كانت تؤطر في السنوات(1915- 1918) 36 طالبا، و مدرسة نواب التقنين و تتكون من 27 متكون، و مدرسة المساعدة العامة الجزائرية التي كانت تؤطر حوالي40 تلميذا، زيادة على الكلية المختلطة للطب و الصيدلة للجزائر التي كانت تكوّن الأطباء و القابلات إضافة إلى المساعدين الاجتماعيين، و ممرضي المخابر.[3]

ورغم هذه المدارس التي كانت تؤطر آلاف الطلبة في القطاع الصحي، إلا أنهم كانوا موجهين لخدمة السكان الأوروبيين.[4]

[1]- مصطفى خياطي، الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار وحدة الطباعة، الرويبة، 2013، ص 112.
[2]- المرجع نفسه، ص 112.
[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 206.
[4]- مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 124.

المؤسسات الاستشفائية الفرنسية:

بالرغم من ان الاستعمار الفرنسي و منذ دخوله إلى الجزائر عمد إلى اقامة منشآت صحية لخدمة مشروعه الاستيطاني من خلال بناء المستشفيات و المستوصفات و مراكز العلاج عبر مختلف انحاء البلاد، إلا أنها لعبت دورا كبيرا في التخفيف من معانات السكان و لا يمكن انكار ذلك، فمن بين تلك المؤسسات نجد:

- مستشفى مصطفى باشا: كان المستشفى عام 1930 متكونا من طبيب و جراح من بينهم 7 أساتذة، 3 صيادلة، 70 طالب داخلي في الطب و 12 طالب داخلي في الصيدلة و 137 عون ممرض من بينهم جزائري واحد، ثم وضع هذا المستشفى تحت الوصاية المباشرة للحاكم العام من اجل صيانة و تجديد العتاد و التجهيزات.[1]

- مستشفى سكيكدة: في 1842 قامت السلطات العسكرية بالمدينة بانشاء مستشفيات فخصص مستشفى يحوي 400 سرير لاستقبال المرضى المدنيين من الرجال فقط، أما الأطفال و النساء فخصص لهم مستشفى متنقل من 06 أسرة، ثم تطور إلى حوالي 20 سريرا في وسط المدينة و كان ذلك غير كاف لاستقبال كل المرضى، لذلك تم التفكير في 1864بانشاء مستشفى مدني لينتهي منه سنة 1869حيث بدأ باستقبال 90 مريضا من النساء، و في 10 ماي 1904 أصدرت تعليمة بتحويل المستشفى العسكري الى مدني، وهكذا يصبح المستشفى العسكري مختلطا بين المدنيين و العسكريين تحت ادارة مدنية بأربعة أجنحة من طابقين، و في كل طابق قاعة من 28 سريرا بمجموع 12 قاعة ب 336 سريرا، 182 منها مخصصة للعساكر و 28 للولادة، و 28 طب عام للنساء و 56 للجراحة(نساء) و 56 سريرا لجراحة الرجال، و 56 سرير لطب الرجال، يضاف اليها جناح للأمراض المعدية تم انشاؤها بين(1910 – 1912).[2]

[1]- مصطفى خياطي.المرجع السابق، ص 125.
[2]- قندوز عبد القادر، الطب و الاوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي(1830- 1914)، مذكرة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012، ص 66.

– مستشفى غيليزان، في الأصل في سنة 1901 كان مجرد مستشفى عسكري صغير يحتوي على 10 أسرة واقع داخل قلعة صغيرة على ربرة تعلو مدينة غليزان، تم التنازل عنه لصالح المدينيين سنة 1903، و كان وقتها لا يحتوي إلا على قاعة للمرضى، و مولت البلدية مشروع بناء جناحين، تم ابرام عقد مع اخوات جمعية الثالوث لفالونس.. من اجل المساعدة في تسيير و تقديم العجلات، وفي 1940 استفاد المستشفى من قطعة تابعة للدومين تقدر ب 449 هكتار وتم بناء جناح آخر، ثم جناح رابع في 1941 وأصبح المستشفى يحتوي على 296 سريرا مع 1955.[1]

و هذه المجموعة من المستشفيات المدنية في كل المقاطعات:

– مقاطعة الجزائر:

- مستشفى مصطفى باشا.
- مستشفى دار العجزة بالدويرة.
- مستشفى دار العجزة بوفاريك.
- مستشفى دار العجزة بمارنعو(الحجوط).[2]

– مقاطعة وهران:

- مستشفى وهران.
- مستشفى عين تيموشنت.
- مستشفى الصحة معسكر.[3]

[1]- مصطفى خياطي، مرجع السابق، ص 216.
[2]- قندوز عبد القادر، المرجع السابق، ص 67.
[3]-المرجع نفسه نفسه، ص67.

– مقاطعة قسنطينة:

- مستشفى قسنطينة.
- مستشفى فيليب فيل(سكيكدة).
- مستشفى سوق أهراس.
- مستشفى بجاية.
- مستشفى أقبو.
- مستشفى ميلة.[1]

اضافة تلك المستشفيات نجد عدة مراكز مخصصة للجزائريين قدمت لهم أعمالا خيرية منها:

– المستوصفات مراكز الاسعاف: تتكلف بالعلاج و يشرف عليها أطباء فرنسيون تقوم باسعافات بسيطة كالتضحية و غيرها، كما تؤمن العلاج بشكل يومي للسكان يحوي كل واحد منها بين اثنين و ثلاثة أسرة به طبيب و تساعده ممرضة تقدم الاسعافات الأولية للنساء و الأطفال.

– غرفة الفحص الأولية: تمثل هذه الغرف مصلحة صغيرة ملحقة بالمستوصفات و المستشفيات العسكرية، موضوعة على أنها علامة الصليب الأحمر، تقدم العلاج لسكان الارياف تعمل في أيام محدودة خاصة الأسواق.[2]

– العيادات الأهلية للنساء: أنشئت هذه العبادات لطبيعة العادات و المعتقدات الأهلية التي تمنع المرأة من زيارة الطبيب الرجل، لذلك تسير من طرف طبيبات نساء، فمثلا تأسست عيادة في أوت 1904، بقسنطينة تحوي

[1]- قندوز عبد القادر، المرجع السابق، ص 67.
[2]- المرجع نفسه، ص 75.

عشرة أسرة أو كل إليها علاج النساء الأهالي و الحوامل و الأطفال، كافت تابعة في تسييرها إلى مكتب الإحسان.[1]

المبحث الثاني: المسرح

لقد عرف الجزائريون منذ مطلع القرن العشرين فن المسرح و قيل ذلك بكثير مجموعة من الأشكال الفرجوية التي تنطوي على إرهاصات مسرحية و بوادر درامية.[2]

القائمة على الفطرة، الإرتجال، المشاركة الجماعية....، كان الممثلون جميعهم يقومون عملهم يكل بساطة و سذاجة فنية فهته الصفات لم تقتصر على المسرح الجزائري فقط بل حتى على المسرح الفرنسي و كانت العروض تقدم و تعرض في المسارح التي بنيتها فرنسا في الجزائر زارت فرق مسرحية مصرية الجزائر 5 جورج أبيض، لكن الجزائريين لم يندمجوا بسرعة في تلك الفترة لجهلهم باللغة العربية من جهة و نفورهم من المسرح للذي يخالف العادة و التقاليد من جهة أخرى[3]، فإعتمدت لغة المسرح الجزائري في تلك المرحلة على العامية المحلية لأن السلطات الإستعمارية قد منعت استعمال اللغة العربية الفصحى لذلك عمد المسرح المحلي الى الدفاع على الهوية الجزائرية و الخوض في النضال السياسي و الثقافي لبناء هوية ثقافية أخلاقية، فبعد الحرب العالمية الثانية تأسست فرق وجمعيات مسرحية عدة وتقدم عروضها المسرحية بالعربية الفصحى من جهة أولى و العامية الجزائرية من جهة ثابتة.[4]

قدمت فرقة جورج ابيض عند قدومها إلى الجزائر مسرحيتين من التاريخ العربي كتبنا باللغة الفصحى هما: صلاح الدين الايوبي و ثارات العرب. تأثر الجزائريون من المسرح الفرنسي واستلهموا من روائعه العديد من

[1]- قندوز عبد القادر، المرجع السابق، ص 76.
[2]- المرجع نفسه ص 76.
[3]- جميل حمداوي، المسرح الجزائري نشأته و تطور، دار الريف للنشر و التوزيع الإلكتروني، الناظور، تطوان، 2019، ص 19.
[4]- المرجع نفسه، ص 20.

المسرحيات الكوميدية ذلك أن الإدارة الفرنسية اهتمت بالمسرح للترفيه عن عساكرها المتذمرين من المقاومات الشديدة التي واجههم بها الشعب الجزائري لذلك خلفت فرق مسرحية داخل الثكنات لكن هذا التأثير عموما على الشكل و التقنيات المسرحية المستعملة، حيث قال سلالي علي في مذكراته إننا مدينون للمسرح الفرنسي بالكثير و لقد استفدنا من تقنياته لخلف مسرح وطني جزائري بمعنى الكلمة.

و من أهم عوامل نجاح المسرحية نجد: تناولها لموضوع و لوحات يعرفها الشعب الجزائري و قريبة منه، الطابع الفكاهي للمسرحية و تكييفها مع عقلية وطبيعة الجزائريين، استعمال اللغة العامية المفهومة من قبل الجمهور الجزائري، الأداء الممتاز للممثلين و تفننهم في تقمص الأدوار المسندة إليه.

مراحل تطور المسرح فترة الاستعمار:

عرفت مرحلة 1934- 1939 بطابع سياسي و ظهور أحزاب جديدة سياسية فكانت المسرحيات هذه الفترة يغلب عليها الطابع السياسي، كان هناك نوع من التضارب بين الأحزاب السياسية كما تميزت بمسرحيات نقدية ساخرة ساهمت في خلاف علاقة بين الجمهور و المسرح لأنها كانت تعرض بلغة الشعب الذي ساعد في استيعابها و فهم مغزاها[1] فمضمونها كان يدور حول النضال ضد المستعمر الغاشم حيث قدم رشيد القسنطيني دورا هاما مثل مسرحية فاقة و مسرحية بني وي وي بحيث أن السلطة الفرنسية سلطة ضوءها و شددت الرقابة على الجزائريين و المسرح[2]

مرحلة 1939- 1945: عرفت هذه المرحلة فترة الحرب العالمية الثانية حيث شاهدت انقطاع بين المسرح و الجمهور لتزايد الرقابة الاستعمارية و لبروز السياسة الوطنية في شكل جبهة مناهضة للمستعمر الفرنسي

[1]- جميل حمداوي.المرجع السابق، ص 21.
[2]- علي الراعي، المسرح في الوطن العربي، ط2، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 459.

عرف المسرح بخذف شديد أدى الى غلق قاعات العرض و منع الجزائريين من الاستماع و ممارسة هذا الفن لأنه يعتبر الوسيلة الوحيدة في انقاد الروح الوطنية للشعب.[1]

- مرحلة 1954- 1962: كانت هذه المرحلة مع اندلا ع الثورة الجزائرية حيث لقيت رقابة شديدة على الشعب الجزائري إلى الخارج اتمام مساره التوعوي و رسالته النضالية و الدفاع عن حرية الوطن[2] وكانت معظم الدروس معروضة بالفرنسية و من اشهرها كاتب ياسين ومن أهم مسرحياته خلفة الضغط و الارهاب، و المسرحية دم الأحرار إلى جانب مسرحيات كانت تعالج مواضيع الكفاح مثل: الخالدون، أولاد القصبة، ففي هذه المراحل يعتبر المسرح السلاح لدى شعب الجزائر حتى وان كان خارج الوطن.[3]

المبحث الثالث: الجمعيات

ان تكوين الجمعيات ومختلف التنظيمات أو ما يعرف بالمجتمع المدني الآن بصورة عامة يهدف عوما إلى خدمة المجتمع و تطويره، و مساعدة الأفراد بوسائل مشروعة مستبعدا مبدأ الربح و المقابل بل يقوم على أساس التطوع و السعي للمساهمة في بناء المجتمع و ترقيته.[4]

وقد عرفت الجزائر هذا النوع من التنظيمات منذ الاحتلال الفرنسي 1830، فقد احدثت السلطات الفرنسية تغيرات كثيرة على المجتمع الجزائري، فأدخلت تنظيمات و جمعيات كانت تسعى من خلالها لتقديم المساعدة و الدعم للفقراء و الايتام و الفلاحين و قت الأزمات، و هذا من وجهة نظر الفرنسيين، فظهر ما يسمى مكتب المساعدات الخيرية(1843) و المكتب الخيري الإسلامي(1857)، و الجمعية الخيرية التي حلت محل المكتب الخيري(1868)، و جمعيات الإغاثة الاحتياطية(1884).

[1]- بن داود أحمد، نشأة و تأسيس المسرح الجزائري، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، مجلة القرطاس، العدد2، جانفي 2015، ص 274.
[2]- المرجع نفسه، ص 277.
[3]- بوعلام رمضان، المسرح الجزائري بين الماضي و الحاضر، المكتبة الشعبية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 17.
[4]- المرجع نفسه، ص 17.

وبعد مسار طويل من الصراع بين الفئات الإجتماعية و السلطة الفرنسية، منذ القرن السابع عشر مطلع القرن العشرين حيث وصل الجمهوريون السير اليوم لحك فرنسا، افتك المواطن الفرنسي حقه المشروع في حرية انشاد الجمعيات من خلال قانون الجمعيات في 1 جويلية 1901،[1] الذي نص على حق الفرنسيين في انشاء الجمعيات في فرنسا و الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار ومنها الجزائر، التي سيطبق فيها وفق مرسوم 18/ 09/ 1904،[2] حيث عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر نشاطا واسعا.[3]

وضع قانون 1901 ثلاثة أصناف من الجمعيات:

1- جمعيات غير مصرح بها:

وهي جمعيات حرة شرعية لا يعلن عن انشائها، و لا تتطلب مرافقة السلطات الإدارية و اجراءات ادارية ولا تملك أي ذاتية قانونية، و تعرف الجمعية فقط بأعضائها المتفقين فيما بينهم على عقد مشترك، تهتم بأنشطة تطوعية محدودة.[4]

2- جمعيات مسرح بها: و هي الصنف الأكثر شيوعا يعلن عن انشائها الجهات المختصة، ذات اهلية قانونية لها الحق في رفع الدعاوي القضائية و الحصول على الاعلانات الممنوحة من الدولة، و قد يكون لها نشاط مربحا لاتجاه أعضائها ببيع الكتب و المنتجات مع شعار الجمعية.[5]

3- جمعيات ذات منفعة عامة: و هي جمعيات مصرح بها، ذات منفعة عمومية تخضع إلى عدد من الاجراءات التي يحددها المرسوم التنفيذي الصادر في 16/ 08//1904، و الذي يمنحها الأهلية القانونية الكاملة، و يسمح

[1]- جروة علاوة، ملامح المسرح الجزائري، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، 2003، ص09.
[2]- نور سلمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض و التحير، دار العلم للملايين، الجزائر، 1981، ص 288.
[3]- المرجع نفسه، ص 288.
[4]- أمال معوشي، حرية انشاء الجمعيات في الجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي (1830- 1930)، مجلة البحوث التاريخية، المجلد04، العدد 01، مارس 2020، ص 122.
[5]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص165

لها بالحصول على الهبات و العطايا، كما يجب أن يكون لهاهدفا يخدم المصلحة العامة أن تقوم بأعمال مفيدة في مجالات خيرية متنوعة فضلا عن حماية المواقع و المعالم الأثرية و التضامن الوطني، و لا يمكن أن يكون لها اغراضا سياسية، دينية أو اقتصادية، و لا يقل عدد أعضائها عن200 عضو،[1] يحتوي قانونها الأساسي على اسم الجمعية وموضوع و فترة نشاطها و مقرها الاجتماعي، و قواعد تنظيم و تشغيل وحل الجمعية، و حيث تتوفر الشروط السابقة يصدر مجلس الدولة مرسوما يعترف بمقتضاه ب النفع العام لهذه الجمعية التي تصبح ذات شخصية معنوية واهلية قانونية عامة.[2]

الجمعيات الفنية:

جمعية المستقبل الفني(حي العناصر 1922:

هي جمعية موسيقية تأسست في 6 فيفري 1922 تحت رقم 1009 مقرها في العناصر بالجزائر هدفها تجميع شباب القرى واقامته حفلات و تقديم مساعدات للمكاتب الخيرية.

تتكون مكاتب الجمعية من أعضاء فعالين و خيريين منهم أعضاء المجلس الإداري المنتخب لسنة 1923 كما يلي: الرئيس راسيتين، الأمين العام، المحافظ الرئيسي، الموظف، المقاول، المستشارون.[3]

جمعيات المتاحف: جمعية أصدقاء متحف مدينة الجزائر 1926:

هي جمعية ثقافية تأسست في 1926 مقرها قسنطينة، هدفها إثراء محتويات المتحف بأدوات ذات قيمة تاريخية، إهتم بها السيد رادي رودولوف ثم خليفته بيار بوراس خصصت الحكومة ميزانيته خاصة مقدرة بمائة واربعة

[1]- محمد قن، الجمعيات و النوادي الثقافية في مدينة الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1930- 1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016- 2017، ص 37.
[2]- أمال معوشي، المرجع السابق، ص141.
[3]- المرجع نفسه، ص 142.

و ثلاثين مليون فرنسي و تلقى أصدقاء المتحف مساعدات من كل الجهات بداية من الفناتيس الذين كانوا مهتمين بإنشاء متحف متخصص فيه الفن المعاصر.[1]

جمعية و ئام الأبيار:

جمعية موسيقية تأسست في 1926/12/23 برئاسة قراندي ومنكوته من مجموعة من هيئات الأبيار، توسع نشاطها تحت اسراف كايوديوس، اسست عدة فرق مثل الحصان و لها رصيد من الموسيقى تحصلت على جائزة الأولى لمعهد الموسيقى بباريس.[2]

الجمعية الراشدية:

تأسست في مدينة الجزائر العاصمة سنة 1894 و هي جمعية ودادية لقدماء تلاميذ المدارس العربية الفرنسية لمدينة الجزائر أسسها قدماء الشبان الجزائريين اللذين خرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية هدفت الى مساعدة الشباب الجزائري على العمل و التفكير ونشر العلوم و الثقافة الاسلامية[3]، باقامة نشاطات أدبية و اصلاحية كالدروس و المحاضرات كانت للجمعية نشر باللغتين[4] الفرنسية و العربية و فروعا في عدة مدن فقد ضم فرع الجزائر 250 عضوا عام 1910 و من أهم أعضائها ابن التهامي، أحمد بن بريهمات، و لتحقيق اهدافها قامت بإلقاء المحاضرات باللغتين الفرنسية و العربية.[5]

[1]- محمد قن، المرجع السابق، ص 36.
[2]- المرجع نفسه، ص 168.
[3]- المرجع نفسه، ص 68.
[4]- أبو القاسم سعد الله، دراسات في الأدب الجزائري الحديث، ط5، دار الرائد للكتاب،الجزائر 2007، ص 119.
[5]- محمد قن، المرجع السابق، ص68.

الجمعية التاريخية الجزائرية:

انشأت فرنسا العديد من اللجان و الجمعيات منها هته الجمعية التي تأسست بمبادرة من الحاكم العام مارشال جاك لويس راندون على اثر المنشور الذي أرسله إلى لويس أندريان يطلب منه تأسيس جمعية للبحث التاريخي وفي 07/ 1856/04 صدر قرار من الحاكم العام بتأسيس الجمعية بالجزائر العاصمة مقرها معهد الجغرافيا بكلية الأداب و اللغات جامعة الجزائر و شكلت مكتبها الأول[1]

وتلقت الجمعية أمرا من لويس تيرمان للقيام بمهمة استكشافية، بالبلدية المختلطة و حضره مجموع الأعضاء.[2]

الجمعيات الجزائرية:

كان الجزائريون حرموا من الحريات السياسية و الحريات الفردية خاصة منذ صدور قانون الأهالي عام 1881 الذي وضع تشريعات جزائرية و إجراءات قضائية حرية انشاء الجمعيات، ازداد الضغط على عامة الجزائريين و في 1897/11/30 صدرت تعليمة من الحكومة العامة في الجزائر توضح ان الأعضاء المنخرطين في الجمعيات الرياضية لا يمكن ان يكونوا فرنسيين أما بالنسبة للجمعيات الأخوية و الفنية و باقي الجمعيات يجب أن تكون أغلبية أعضائها فرنسيين و مجلس ادارتها مشكلا من فرنسيين فقط[3] نتيجة هته العوائق الأساسية لم يستطع الجزائريون قبل 1901 إنشاء علاقات تعاقدية او تعاونية او التقرب من بعضهم البعض او تأسيس نوادي للقاء.[4]

[1]- محمد قن.المرجع السابق، ص ص 61-62.
[2]- المرجع نفسه، ص 65.
[3]- المرجع نفسه، ص 67.
[4]- المرجع نفسه، ص 67.

الخاتمة

خاتمة:

وختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها واقع المؤسسات الفرنسية في الجزائر طيلة الفترة الممتدة من مطلع القرن العشرين إلى غاية الإستقلال نستخلص ما يلي:

تعتبر المؤسسات الادارية من اهم الوسائل التي اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية الفرنسية في انجاح سياسة الادماج و الالحاق التي عندت إلى تحقيقها، بحيث جعلت الجهاز الاداري في الجزائر و مؤسساته من المجالس المالية و العمالية و غيرها شبيه و مماثل لنظيره في فرنسا، إلا أن المشاركة في هذه الادارة فقد اقتصرت فقط على العنصر الفرنسي بالرغم من ان أغلبية السكان في البلاد هم المسلمون الجزائريون، و أن القليل فقط من حظيوا بفرصة المشاركة في مؤسسات الإدارة كان تأثيرهم ضعيف في توجيه الإدارة لخدمة مصالحهم.

اصرار فرنسا على القضاء على التعليم الجزائري واستبداله بتعليم فرنسي قائم على مبادئ و أسس فرنسية مسخرة لخدمتهم فلم يكن يقصد الأطوار التعليمية الا القليل من الجزائريين أيضا لأن فرنسا تعمل على ضبط ووضع برامجها التعليمية هذه بالنسبة للتعليم الثانوي أما التعليم العالي في البداية لم يحظ بالإهتمام بسبب انشغال فرنسا بالثورات الشعبية و لكن مع حلول القرن العشرين برز تطور كبير فيه من خلال تأسيس العديد من الجامعات و المعاهد عملت أيضا السلطات الفرنسية على سلخ ثقافة المجتمع الجزائري من ثقافاته و قومياته و فرض ثقافة و لغة المحتل و غرس الفكرة في ذهن الجيل الصاعدان الجزائر فرنسية لكن الحركة التنصيرية في الجزائر فشلت الى أبعد الحدود.

ان القطاع الزراعي يقوم على تطوير انتاجه بالاعتماد على ملكيات عقارية و قروض اما الصناعة فكانت متنوعة ترتكز على استغلال المناجم و مواردها، صادرات و ا الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الفرنسي السلطات الفرنسية كانت تعمل على تحقيق غاياتها و تطور بلاد الجزائر كانت الزراعة هي العنصر الرئيسي و المهم حيث حولت الى زراعة تجارية و تضاعف الصادرات و الواردات.

احدثت السلطات الاستعمارية مؤسسات عمومية واجتماعية، و هذه المؤسسات قد سخرت لخدمة أفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم و هي المستشفيات، و الجمعيات، و المسارح، و التي كان لها الأثر الكبير على المجتمع الجزائري، اذ ساهمت بشكل كبير في تلبية حاجياته.

الملاحق

الملحق01:

المدرسة الوطنية للفلاحة الحراش[1]

[1]- العكروت خميلي، المرجع السابق، ص389.

الملحق02:

منظر للمدارس التحضيرية العليا[2]

[2]- العكروت لخميلي، المرجع السابق، ص 354.

الملحق03:

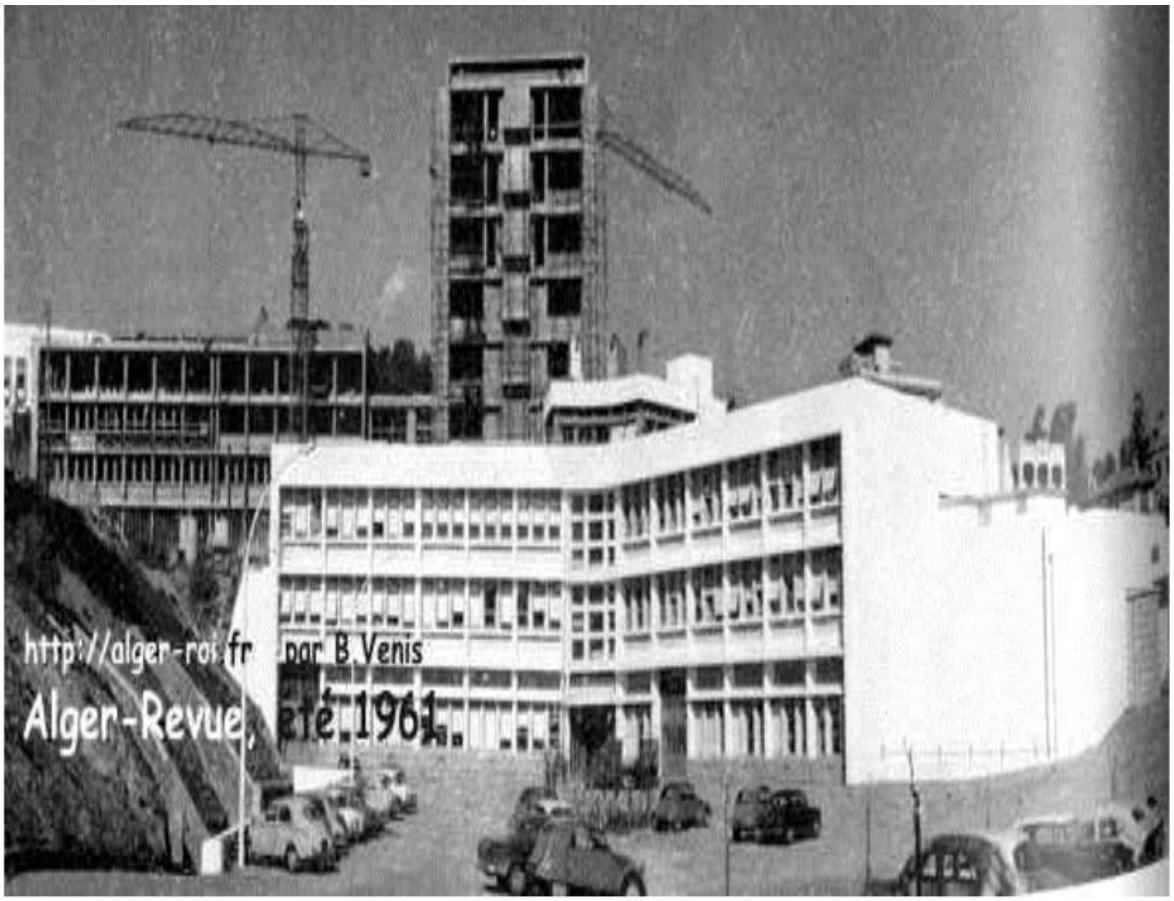

المعهد النووي الجزائري[3]

[3]- العكروت خميلي، المرجع السابق، ص376.

قائمة المصادر
و المراجع

أولا: المصادر:

1- المدني أحمد توفيق، هذه الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر،2001.

2- المدني أحمد توفيق،كتاب الجزائر، المطبعة العربية،(د م)، (دت).

3-شارل روبير اجرون.تاريخ الجزائر المعاصرة.تر عيسى عصفور.منشورات عويدات.بيروت 1998.

ثانيا: المراجع

1-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992.

2-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900_1930) ،ج2،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992.

3-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830_1954)،ج3،دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1998.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954) ،ج5، ط1، دار الغرب

الاسلامي، بيروت، 1998.

4- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830_1954)،ج6،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954)،ج8،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998.

6- أجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمين وفرنسا (1871-1919)، ج2، تر حاج مسعود، دار الرائد الكتاب، الجزائر،2007.

7- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب التحرير1954، تر جمال فاطمي، دار الأمة،2008.

8- الرزاقي عبد الرحمان، التجارة الجزائرية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1976.

9- الراعي علي، المسرح في الوطن العربي، ط2، عالم المعرفة، الكويت،1999.

10- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،منشورات إتحاد الكتاب العرب،1999.

11- الشريفي، الجزائر في القرن العشرين، ط1،مطبعة الترقي، تونس،1955.

12- العبيدي علي، صفحات من تاريخ الجزائر الوسط الحديث والمعاصر دراسات تاريخية،ج2، النشر الجامعية الجديد،2020.

13- المولود زليخة، تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال،ط1،دزاير أنفو، باب الزوار الجزائر،2013.

14- الورتاني فضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2009.

15- بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، تر نخبة من الاساتذة، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1979.

16- بن عدة داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر

(1830-1962) ،ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

17- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غابة 1962، ط1، دار الغرب

الإسلامي، بيروت،1997.

18- بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني الدراسات و البحث في الحركة الوطنية ولثورة أول نوفمبر1954.

19- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاعي عشر والعشرين، ج1،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت).

20- بوعلام رمضان، المسرح الجزائري بين الماضي والحاضر، المكتبة الشعبية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دت).

21- جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946_1954)، (دط)، الراية للكتاب، الجزائر، (دس).

22- جروة علاوة، ملامح المسرح الجزائري، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، 2003.

حمداوي جميل، المسرح الجزائري نشأته وتطوره، دار الريف للنشر والتوزيع الإلكتروني، تطوان، 2019.

23- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة،الجزائر،1999.

24- خلوفي بغداد، التعليم أثناء الحفلة الاستعمارية، المركز الجامعية نور البشير، الجزائر، (دس).

خياطي مصطفى، الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر و الإشهار وحدة الطباعة، الرويبة،2013.

25- زميرلين نصيرة، التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي (1830_1962)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة،الجزائر،2013.

26- زوزو عبد الحميد، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي في العهد الفرنسي، دار هومة للنشر والتوزيع،2017.

30- سعودي مُحَّد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية- البلدية (1516-1962) ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

31- سلمان نور، الأدب الجزائري في رجال الرفض و التحير، دار العلم للملايين، الجزائر،1981

32- طاس ابراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)،دار الهدى، عين مليلة،الجزائر،2013.

33- عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقابلة سوسيولوجية، ط1،دار الفجر، القاهرة،2008.

34- عبد العزيز شرف، الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية، عالم الكتاب للنشر، القاهرة،2004.

35- عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإجتماعي، تر جونيف عبد الله،ط1,دار الحداثة، بيروت،1983.

36- عمراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844_1916)، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009.

37- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1،دار ريحانة، الجزائر، 2002.

38- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم،عنابة،الجزائر،2005.

39- كاتب جمال، أوروبيون أهالي ويعود الحزائر (1830-1962)، ترجمة رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر،2011.

40- كهيل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)، ترجمة نذير طيار، ط1، دار الكتابات الجديدة للنشر الإلكتروني،2016.

41- لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2010.

ثالثا: الدوريات و المجلات

1- الحاج تيطوني، وسائل الإعلام في الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي بدايات الصحافة المكتبة الإذاعة و التلفزيون، مجلة الإتصال و الصحافة، المجلة6، العدد2، 2019.

2- بن داود أحمد، نشأة و تأسيس المسرح الجزائري، مجلة القرطاس، العدد2، جانفي 2015.

3- بن محلاوي كمال، حركة التنصير في الجنوب الجزائري" جهود شارل دي فوكر"، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية، العدد1، 2020.

4- بن عبد المؤمن مُحَمَّد، التحولات الأساسية المكتبات العمومية في الجزائر، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد19، العدد2، أوت 2018.

5- حمودة ياسين، إصلاحات سلطان الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، العدد4، جانفي 2017.

6- خميلي العكروت، التعليم العالي الفرنسي بين الخصوصية والتميز(1870-1940)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد5، العدد 10، جوان2017.

7- زقب عثمان، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19، مجلس قبس للدراسات الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 5، العدد2، ديسمبر 2021.

8- عالم مليكة، السياسة القضائية الإستعمارية في الجزائر بين (1830_1962)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد2، جوان 2013.

9- عبد القادر ولد أحمد، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الإحتلال المحاكم الردعية نموذجا 1902، مجلة المفكر للدراسات الثانوية و السياسية، العدد6، جوان2019.

10- مختاري الطيب، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19، مجلة الباحث.

11- مرغية مُحَمَّد، سياسة التنصير ودورها في المخطط الإستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية،العدد4،(دت).

12- معوشي أمال، حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي(1830_1930)، مجلة البحوث التاريخية، المجلد4، العدد1، مارس 2020.

13- وادي أحمد، السياسة الإستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع و الأمن الموباتي في الجزائر، مجلد الناقد للدراسات السياسية، العدد2، أفريل 2018.

رابعا: المذكرات

1- السنوسي أحمد الشريف أطرش، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2015.

2- خميلي العكروت، التعليم العالي في إستراتيجية الإستعمار الفرنسي في الجزائر(1879-1962)، رسالة معادلة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،2016-2017.

3- شبلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة العقيد لخضر، باتنة،2005-2006.

4- شريط نور الدين، تنمية المجموعات في المكتبة الوطنية الجزائرية، دراسة تقييمية لرصيد المطالعة العامة واستخدامته (1998-2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم المكتبات، جامعة الجزائر،2004.

5- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2013-2014.

6- قن مُحَّد، الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي(1830-1954) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله،2016-2017.

7- مغزيلي عبد القادر، التعليم الفرنسي في الجزائر(1962-1965)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2،كلية العلوم الإنسانية، 2016-2017.

الفهارس

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
مقدمة	أ- د
الفصل الأول :المؤسسات الإدارية	
المبحث الأول :المجالس العمالية	6- 10
المبحث الثاني: المجالس المالية	10- 11
المبحث الثالث :القضاء و المحاكم	12- 15
المبحث الرابع: التمثيل النيابي	15 19
الفصل الثاني :المؤسسات التعليمية و الثقافية	
المبحث الأول: الأطوار التعليمية	21- 26
المبحث الثاني: المعاهد و الجامعات	26- 30
المبحث الثالث :المؤسسات الثقافية	30- 36
المبحث الرابع :السياسة الثقافية الاستعمارية	37- 42
الفصل الثالث :المؤسسات الاقتصادية	
المبحث الأول: التعليم الفلاحي	44- 48
المبحث الثاني: دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي	48- 51
المبحث الثالث :القروض المالية و العقارية	51- 56
الفصل الرابع :المؤسسات العمومية الفرنسية ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي	
المبحث الأول: الصحة و المستشفيات	58- 64
المبحث الثاني: المسرح	64- 66
المبحث الثالث :الجمعيات	66- 70
خاتمة	72
ملاحق	74- 79
قائمة المصادر و المراجع	81- 83
فهرس الموضوعات	85